

DROITS EUROMED RIGHTS

آثار التغير المناخي وتدهور البيئة على الحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منطقة جنوب
المتوسط



نوفمبر 2023



نوفمبر 2023

الأورومتوسطية للحقوق
شارع 16 Vestergade، الطابق الثاني
1456-DK كوبنهاغن

الأورو-متوسطية للحقوق هي شبكة تمثل 68 منظمة حقوقية
ومؤسسة وأفراد من 30 دولة في المنطقة الأورو-متوسطية.

هاتف: 45+ 32 64 17 00
information@euromedrights.net
www.euromedrights.org

معلومات ببلوغرافية

العنوان: آثار التغيّر المناخي وتدهور البيئة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منطقة جنوب المتوسط
تأليف: سارة الزعرور
الناشر والمحرّر: الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق بمساعدة من مارتا كافايارو.
مصدر الصور: وكالة Belga، رويتز وآرك ميديا/MAP
تاريخ النشر الأولي: نوفمبر 2023
الصفحات: 55
اللغة الأصلية: الانجليزية

| | |
|----|---|
| 4 | موجز وافٍ |
| 6 | المقدمة |
| 6 | 1- الحقوق البيئية...حق من حقوق الإنسان |
| 6 | أ- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الإتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية |
| 7 | ب- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ |
| 9 | ت- الضمانات الدستورية التي توفرها بلدان جنوب المتوسط |
| 10 | آثار تغير المناخ وتدهور البيئة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا |
| 10 | أ- إمكانية الحصول على المياه |
| 14 | ب- الحصول على الغذاء |
| 15 | ت- تدهور الأوضاع الصحية |
| 16 | ث- الصناعات الاستخراجية |
| 19 | ج- التركيز السكاني في المناطق الحضرية |
| 21 | ح- زيادة التفاوت بين الجنسين والعنف القائم على أساس نوع الجنس |
| 22 | خ- النزوح والهجرة |
| 24 | د- تأثير تغير المناخ على الاقتصاد وسوق العمل |
| 25 | ذ- آثار تغير المناخ على الحقوق الثقافية |
| 26 | ر- مبادرات المجتمع المدني بشأن الحقوق البيئية |
| 28 | الأدوات الرئيسية في سياق التحول نحو الاقتصاد الأخضر |
| 28 | أ- التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره |
| 30 | ب- الخسائر والأضرار |
| 31 | ت- الأدوات الأوروبية |
| 33 | أهم القضايا وسبل الدعوة لمعالجة حقوق الإنسان المتأثرة أصلاً في المنطقة |
| 34 | أ- مفاهيم أساسية: العدالة المناخية والعدالة البيئية وسيادة القانون والتحول العادل |
| 35 | ب- أبرز الميادين التي تستوجب العمل عليها: تمكين المجتمع المدني ليكوت بمقدوره المطالبة بالعدالة الاجتماعية والمناخية |
| 36 | ت- الأنشطة المتصلة بالمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الاستراتيجيات والعرا قيل |
| 38 | ث- التفاضل بشأن تغير المناخ |
| 41 | الخاتمة |
| 43 | جدول المراجع |

موجز وافي

يعتبر التغير المناخي احدى المسائل الملحة التي تفرض نفسها بقوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. فالمنطقة معرضة للخطر بشكل خاص بحكم موقعها الجغرافي والمناخ السائد فيها، ناهيك عن افتقارها إلى الموارد الكافية وغياب حكم سياسي رشيد يدير شؤون مواطنيها وانعدام هياكل الحماية الاجتماعية التي من شأنها أن تساعد على التكيف مع تأثير ظهت تجلياته والتخفيف من حدته. ومع أن منظمة الأمم المتحدة ما فتئت، في السنوات الأخيرة، تقر بأن "العيش في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة" يعد حق مستقل لكل انسان، إلا أن الآثار الناجمة عن تغير المناخ والتدهور البيئي هي الأخرى تنتهك طائفة واسعة من حقوق الإنسان الأخرى، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق تأثراً بندرة المياه بالعالم، حيث يعاني أكثر من 60 بالمائة من سكانها من قلة فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب، في وقت تتفاقم فيه ظاهرة انعدام الأمن الغذائي. ويؤثر التغير المناخي والعوامل الرئيسية التي تقف وراء حدوثه على نُظم الغذاء (أي جميع الأنشطة المتصلة بإنتاج الأغذية). وتجد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نفسها عرضة لمختلف الصدمات العالمية، لا سيما منها الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، بحكم اعتماد نُظُمها الغذائية اعتماداً كبيراً على الاستيراد من جهة والإنتاج الموجه للتصدير من جهة أخرى.

وتؤثر التقلُّبات الجوية المتطرفة بشدة على توفر سبل كسب الرزق وفرص العمل. وتمس الآثار المضاعفة لتغير المناخ والتدهور البيئي الفئات الضعيفة دون غيرها من بقية الفئات الأخرى، بما في ذلك النساء اللواتي يشكلن حجر الزاوية في نظام توفير الحماية الاجتماعية للأسرة، لا سيما في منطقة تفتقر إلى نُظم حماية اجتماعية شاملة في جميع مراحل العمر.

ولا يزال فشل بلدان المنطقة في معالجة التدهور البيئي، بما في ذلك التلوث، يمثل تهديداً كبيراً للصحة العامة. وتعد المنطقة واحدة من أغنى المناطق في العالم من حيث توفرها على الوقود الأحفوري، الذي ينتج عن استخراجه اضرار جسيمة على البيئة وصحة السكان.

وقد تؤدي آثار التغير المناخي والتدهور البيئي إلى ظهور عوامل أخرى تُجبر الأشخاص على الهجرة والنزوح. ومع انه لا يوجد تعريف واضح لمصطلح "الهجرة الناجمة عن المناخ"، فالأبحاث تشير إلى أن عمليات النزوح هاته تحدث ضمن مسافات قصيرة في الغالب، مما يزيد من أعداد المشردين داخلياً أو إقليمياً المرتفعة أصلاً.

وشهدت المنطقة بروز الكثير من المبادرات المحلية على صعيد المجتمع المدني الرامية إلى النضال لتحقيق العدالة المناخية وإصلاح البيئة وتهيئة ظروف آمنة لفائدة العمال، غير أن أكثرها ما يزال ينشط في نوع من العزلة، وقد

يتعرضون للضغط السياسي مثل ما حدث مع بقية المدافعين عن حقوق الإنسان. وغالبًا ما تصادف أصوات ممثلي المجتمع المدني، لا سيما الناشطين في مجال البيئة والمناخ، كما حدث خلال أشغال المؤتمر أ ب 27 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب27-) التي احتضنتها مصر.

ومن الملح أن تتخذ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إجراءات للتصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ، كما هو الشأن في بقية أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يتعين على حكومات المنطقة أن تتحرك بسرعة للتعبيل في عملية الانتقال العادل نحو الطاقة النظيفة، وعليها أن تضمن مشاركة جميع أطراف مجتمعاتها المدنية في تحقيق تلك الأجندة دون خوف من التعرض لأعمال انتقامية. وينبغي للاتحاد الأوروبي بدوره والدول الأعضاء به والمجتمع المدني العالمي أن يمارسوا نفوذهم بغية المساهمة في تحقيق هذه الأهداف. كما يتعين على المؤسسات الدولية، على غرار المؤسسات المالية الدولية، دعم إنشاء أراضيات للحماية الاجتماعية وإرساء أنظمة غذاء سيادية قائمة على حقوق الإنسان وتشجيع بلدان المنطقة على تحقيق ذلك.

ومن المهم أن يعترف المجتمع الدولي بمسؤولية البلدان التي تنتج كميات عالية من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون عن الأعباء التي تتحملها البلدان ذات الانبعاثات المنخفضة، مثل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على سبيل المثال من خلال وضع مخططات للتعويض، بما فيها إنشاء صندوق للتعويض عن الخسائر والأضرار.

ويهدف هذا التقرير إلى المساهمة في وضع مسألة العدالة المناخية في صلب جدول أعمال العمل المتعلق بحقوق الإنسان، في سياق يتماشى وحقيقة الوضع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويقدم التقرير تحليل للاتجاهات في المنطقة ولمحة عامة عن المفاهيم والمجالات التي يتعين على المجتمع المدني مراعاتها عند الانخراط في الأعمال المتعلقة بالعدالة المناخية.

الاورومتوسطية للحقوق

مقدمة

يستعرض هذا التقرير الآثار الناجمة عن تغير المناخ وتدهور البيئة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يسلط الضوء على نماذج من استجابة منظمات المجتمع المدني للتحديات التي يفرضها تغير المناخ ومشكل التدهور البيئي. كما يقدم هذا التقرير أهم الأدوات الرئيسية العابرة للحدود المتعلقة بالعمل المناخي، ويسلط الضوء على دور المجتمع المدني في تعزيز العدالة المناخية والبيئية في المنطقة.

وأعدت ساره الزعور، وهي باحثة مقيمة في بروكسل تنشط في قضايا الانتقال العادل والعدالة المناخية والبيئية في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أعدت هذا التقرير بإيعاز من الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق. فهذه الأخيرة تعتبر واحدة من أبرز الشبكات التي تضم تحت لوائها منظمات حقوق الإنسان وأكثرها نشاطًا في المنطقة الأورو-متوسطية. وتأسست الأورو-متوسطية للحقوق عام 1997، وهي تضم في عضويتها 68 منظمة من 30 دولة. وتسعى الشبكة جاهدة لضمان احترام حقوق الإنسان والديمقراطية في منطقتي جنوب وشرق المتوسط والتأثير على السياسات التي تتبناها أبرز الجهات الفاعلة الأوروبية تجاه هاتين المنطقتين.

1. لحقوق البيئية .. حق من حقوق الإنسان

أ- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية

تمثل أزمة المناخ خطرًا يهدد وجود البشرية ويحول دون التمتع بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان، وعلى رأسها أبسط حق من حقوق الإنسان، ألا وهو الحق في الحياة الذي لا يمكن بدون التمتع بأي حق آخر. فالإنسان يحتاج في عيشه إلى الماء النظيف والغذاء والصحة وإلى فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي، وهي حقوق أخرى مهددة بسبب تغير المناخ.

وتكرّس كل من المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 2 من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية الحق في الحياة. وتفرض المادتين على الدول ضرورة التمسك بالتزامات سلبية تمنعها من ازهاق الأرواح وأخرى إيجابية مطالبة بموجبها باتخاذ خطوات من شأنها حماية أرواح مواطنيها. وتضمن المادة 25 الحق في الصحة والغذاء والحماية الطبية والاجتماعية.

ويأتي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليكمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللذان يفرضان على الأطراف الموقعة ضرورة احترام الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لكل شخص يعيش على أراضيها أو يخضع لولايتها القضائية وحمايته والوفاء بالتزاماتها تجاه صيانة حقوقه. وتنص المادة 7 (ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضرورة توفير ظروف عمل آمنة وصحية. وتكرس المادة 9 الحق في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي. وتنص المادة 11 على ضرورة حماية الأطفال والمراهقين من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. وتتعترف المادة 12 بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية وتشير إلى مسؤولية الدول في تحسين النظافة البيئية والصناعية والوقاية من الأمراض الهوائية والمتوطنة والمهنية وبقيّة الأمراض وعلاجها ومكافحتها. كما تنص المادة 15 على حماية الحقوق الثقافية.

وتدعو المادة 35 من ميثاق الإتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية إلى ضمان "مستوى عال من حماية صحة الإنسان في تحديد وتنفيذ كافة سياسات وأنشطة الاتحاد". وتنص المادة 37 على "إدراج وضمان مستوى عال من الحماية البيئية وتحسين الجودة البيئية في سياسات الاتحاد وفقاً لمبدأ التنمية المستمرة".

وأمرت المحكمة العليا في هولندا، في قرار تاريخي صدر في 2019، حكومة بلدها ببذل المزيد من الجهود لخفض انبعاثات الكربون، معتبرة أن التغير المناخي يمثل تهديداً لحقوق الإنسان. وقد انتظرنا حتى العام المنصرم لكي تُقَدِّم الأمم المتحدة على الإقرار بحق "كل شخص، في كل مكان، بالعيش في كنف بيئة نظيفة وصحية ومستدامة". وأضافت القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2021 والجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 تموز/يوليو 2022 هذا الحق الإنساني الأساسي إلى جملة الحقوق العالمية الأخرى. ومع أن القرار أُجيز بأغلبية 161 صوتاً مقابل لا شيء وامتناع 8 أعضاء عن التصويت، فهو يظل غير ملزم قانوناً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 بلداً. ومن شأن هذا القرار، الذي جاء ولو بعد انتظار طويل، أن يساعد النشاط في مجال حقوق الإنسان والبيئة على تحدي السياسات والمشاريع التي تضر بالبيئة وحقوق الإنسان

ب- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

بدأت تبرز المخاوف بشأن البيئة في عام 1960. وقد احتضنت ستوكهولم في بواكير عام 1972 أول مؤتمر عالمي من نوعه، المعروف بـ "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية"، للوقوف على حجم هذه المخاوف. وشكل اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال قمة الأرض بريو دي جانيرو لعام 1992 خطوة جديدة على طريق تعزيز التعاون الدولي.

وكان الهدف الذي رفَعته قمة ريو يتمثل في "تثبيت تراكيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي" (بموجب المادة 2). ودعت القمة أُنذاك لعقد دورات سنوية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية من أجل تعزيز سبل التعاون.

واعتمد الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بروتوكول كيوتو في 1997، وهو أول صك ملزم قانوناً من نوعه يضع التزامات على عاتق ما يسمى بالدول المتقدمة لوحدها بغية تخفيض إجمالي انبعاثاتها من الغازات الدفيئة في الفترة من 2008 إلى غاية 2012. وواجه البروتوكول مجموعة من العقبات المختلفة حالت دون دخوله حيز التنفيذ. فقد تعثر تنفيذ بنود البروتوكول منذ الوهلة الأولى بسبب اقتصره على نطاق جغرافي محدود. كما لم يلتزم سوى 37 طرفاً في الاتفاقية بالأهداف الملزمة لخفض الانبعاثات الكربونية، من أصل 192 طرفاً (بما فيها 191 بلداً والإتحاد الأوروبي بوصفه منظمة إقليمية). وفي واقع الأمر، يستند البروتوكول على مبدأ "المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة،

وقدرات كل من الأطراف على العمل"، الذي يقر بضرورة أن يستهدي كل بلد بما يقع على عاتقه من مسؤوليات تاريخية وبما يملك من قدرات فردية في تحديد نطاق جهوده الفردية، في حين يعترف بأن مشكل التغير المناخي أصبح يشكل مشكلة عالمية من واجب الدول معالجتها. ولهذا السبب، يلقي البروتوكول عبء المسؤولية على عاتق البلدان المتقدمة، انطلاقاً من مسؤولياتها التاريخية حول ما

يشهده العالم اليوم من ارتفاع ملحوظ في تراكيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوّي. وبهذه الطريقة، فشل البروتوكول في فرض قيود على بلدان كانت توصف وقتها على أنها بلدان نامية، على غرار الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، قبل أن تصبح من أكثر البلدان تسبباً في إنتاج الانبعاثات الكربونية مع مرور الزمن. واكتفى البروتوكول بدعوة هذه البلدان إلى تبني سياسات تروم تعزيز النمو الاقتصادي. ومما زاد الطين بلة عدم تصديق الولايات المتحدة على البروتوكول. وأُعيد نص الاتفاقية في 1997، غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 2005، في وقت لم تعد أهداف خفض الانبعاثات التي سُطرت قبل سنوات تستجيب للواقع الحالي، ولم تعد تكفي لمواكبة تزايد مستوى الانبعاثات.

وأطلقت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تتضمن 17 هدفاً تسعى من ورائهم إلى إنهاء حالة عدم المساواة وظاهرة الفقر وتحسين مستوى الصحة وتحفيز النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت معالجة مشكل التغيرات المناخية وصيانة المحيطات والغابات. وشكل انعقاد الدورة 21 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (المعروفة بـ كوب21-) في باريس في العام نفسه نقطة تحول كبرى في هذا الصدد. فقد ساهم الكم الهائل من الأدلة العلمية التي تثبت حدوث ظاهرة الانحباس الحراري والتجارب العلمية التي أُجريت في دفع قادة العالم، بقيادة الأمم المتحدة،

على الخروج ببيانات أكثر "جرأة" عن تلك التي خرجت بها الدورات السابقة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وأهم إنجاز خرجت به كوب21- كان اعتماد اتفاق باريس للمناخ، ولو لم يدخل حيز التنفيذ إلا في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. ووصل عدد الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 196 طرفاً بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ويتمثل الهدف الرئيسي لاتفاق باريس في "الحفاظ على ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية إلى قل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أبعد من ذلك إلى 1.5 درجة مئوية". بغية تجنب حدوث عواقب وخيمة وكارثية. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من خفض الانبعاثات بنحو 50 بالمائة مع حلول عام 2030، لكي تصل إلى المستوى الذي كانت عليه في 2010. كما يتعين على الأطراف العمل على خفض الانبعاثات في أقرب وقت ممكن، بهدف الوصول إلى الصفر الصافي¹ من الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2050.

واختارت الدول الأطراف في اتفاق باريس اتباع نهج طوعي يقوم على العمل من أسفل إلى أعلى بهدف تحقيق الهدف الرئيسي للاتفاق، بما يختلف عن الآلية التنازلية التي وضعها بروتوكول كيوتو. وعجز اتفاق باريس عن وضع حدود ملزمة قانوناً لخفض الانبعاثات الكربونية التي تتسبب فيها الدول الأطراف من خلال تحديد حصص محددة، واكتفت بدل ذلك بدعوة الدول الأطراف إلى تقديم خططها للعمل الوطني المتعلق بالمناخ، المعروفة بـ المساهمات المحددة وطنياً، إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ كل خمس سنوات، والتي تؤكد فيها على التعهدات بخفض الانبعاثات ومواكبة الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية. وعلى الدول الإبلاغ عن مساهماتها المحددة وطنياً وتحديثها كل سنتين، كما يجب مراعاة أن يتجاوز كل هدف الأهداف السابقة. حتى وإن لم يكن هناك آلية تجبر الدول على وضع خطط محددة لخفض الانبعاثات. فالدول هي بحد ذاتها من تضع التزاماتها الوطنية بصورة طوعية، مما يثير قلق عميق إزاء انعدام آليات الإنفاذ والعقوبات كل ما رفض أي طرف من الأطراف الامتثال إلى الخطط التي توعدّ بتنفيذها. وكانت جميع بلدان المنطقة قد وقّعت على اتفاق باريس وصدّقت عليه. وقدّمت جميعها، باستثناء ليبيا، مساهماتها المحددة وطنياً، حتى وإن تباينت كثيراً من حيث المحتوى والطموحات المعبر عنها.

وتضمّنت ديباجة اتفاق باريس إشارات مقتضبة للغاية، لكنها شاملة، لصلة الوصل بين تغير المناخ وحقوق الإنسان. الأمر الذي مكّن المجتمع الدولي من تجنب وضع التزامات محددة تصب في مصلحة حقوق الإنسان بموجب أحكام الاتفاقية. وتؤكد الفقرة 8 من ديباجة اتفاق باريس على "ما للإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وعمليات التصدي له وآثاره من علاقة وثيقة بالوصول المنصف إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر". وتقر الفقرة 9 بـ "الأولوية الأساسية المتمثلة في ضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع". وتشدد الفقرة 10 على "ضرورة تحقيق التحول العادل للقوى العاملة وإيجاد العمل الكريم والوظائف اللائقة". وتقرّ الفقرة 11 بأن تغير المناخ يمثل "شاغلاً مشتركاً للبشرية، وأنه ينبغي للأطراف، عند اتخاذ الإجراءات للتصدي لتغير المناخ، أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان، والحق في الصحة، وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين

والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، والحق في التنمية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والانصاف بين الأجيال“.

وأبان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في غلاسكو (كوب26-)، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عن مستوى لم يسبق له مثيل من الحماس وبعث الروح والأمل في قلوب البشرية، بعد سنوات من المحادثات المتعثرة وانتشار وباء عالمي ووقوع كوارث طبيعية غير مسبوقه أضرت بمئات الملايين حول العالم فقط خلال العامين الأخيرين اللذين سبقا انعقاد قمة كوب26-. ويعزز ميثاق غلاسكو للمناخ مفهوم الانتقال العادل إلى مستقبل منخفض الكربون.

وفي الأخير، طُرِحَتْ لأول مرة مسألة الخسائر والأضرار، التي ما فتئت البلدان النامية تنادي بها بقوة منذ سنوات، على طاولة مناقشات قمة كوب27- للمناخ، التي احتضنتها مصر عام 2022، مما أثمر في إنشاء صندوق لتعويض البلدان النامية عن الخسائر والأضرار التي تتكبدها جراء التغيرات المناخية. بيد أن هذا القرار المفصلي يترك أسئلة كثيرة بدون أجوبة خاصة حين يتعلق الأمر بعملية تشغيل الصندوق، كما سيرد شرحه بالتفصيل أدناه.

ت- الضمانات الدستورية التي توفرها بلدان جنوب المتوسط

صادقت جميع بلدان منطقة جنوب المتوسط على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان²، وجميعها وقعت على اتفاق باريس³ وصدقت عليه. بيد أن القوانين العليا في هاته البلدان تعجز، في أغلب الأحيان، عن ضمان حق مواطنيها في الحياة والصحة والتمتع ببيئة آمنة.

إن الحق في الحياة هو حق مكفول بشكل صريح في الدستور التونسي (المادة 22) والجزائري (المادة 38) والمغربي (المادة 20). ويُفهم هذا النوع من الحماية من زاوية ضيقة على أنها حماية السلامة الجسدية من العنف.

وبالطريقة ذاتها، يقتصر غالباً مفهوم الحق في الصحة على الحق في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وفرص التمتع بمظلة الحماية الاجتماعية، وهو ما يكفله الدستور المصري (المادة 18) والمغربي (المادة 31) والتونسي (المادة 38) والجزائري (المادة 63).

وعلاوة على ما سلف ذكره، تتضمن بعض الدساتير، على غرار الدستور الجزائري في مادتيه 21 و63، أحكام خاصة تتعلق بمسألة حماية المياه أو ترشيد استعمالها أو ضمان الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والمحافظة عليها لصالح الأجيال المقبلة. ويعكس الدستور المصري، في عدد من مواده بما في ذلك المادة 44، ”التزام الدولة بحماية نهر النيل، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها“. ويعتبر الدستور المغربي (المادة 31) والتونسي (المادة 44) الحق في الحصول على الماء حق دستوري.

كما يكفل الدستور الجزائري (المادة 21) والمصري (المادة 46) والمغربي (المادة 41) والفلسطيني (المادة 10) والتونسي (المادة 45) الحق في التمتع ببيئة صحية. إن حقيقة وجود روابط تجمع بين التغير المناخي وحقوق الإنسان أمر لا جدال فيه على المستويين العالمي والإقليمي.

وتؤثر التغيرات المناخية والتدهور البيئي على الحقوق الأساسية للبشر. وكُرِّست الكثير من الدول في المنطقة هذه الحقوق في دساتيرها وتبنّت قوانين لحماية البيئة وأنشئت هيئات على مستوى مجلس الوزراء تعنى بحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة وضمان التحول في مجال الطاقة.

إلا أن كل هذه الضمانات والقوانين لا تسمن ولا تغني من جوع، بسبب سوء تنفيذها. وفي كثير من الأحيان، تعاني الوزارات المعنية بشؤون البيئة والعدالة الاجتماعية من نقص في التمويل وقلة النفوذ على عكس وزارة الشؤون الاقتصادية أو التنمية. ويواصل المواطن نضاله من أجل إخضاع الحكومات والشركات للمحاسبة.

آثار تغير المناخ وتدهور البيئة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تحتل الصحراء الكبرى الجزء الأكبر من شمال أفريقيا، فيما تغطي الصحراء العربية تقريبًا بلدانًا بأكملها في شبه الجزيرة العربية وتستحوذ الصحراء السورية على جزء كبير من بلاد الشام، وهي واحدة من أكثر المناطق جفافًا على وجه البطح. ومع أن المنطقة تعرف بدرجات حرارتها المرتفعة على مر التاريخ، إلا أن درجات الحرارة شهدت ارتفاعًا قياسيًا في السنوات الأخيرة في بلدان منطقة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حتى أصبح من العادي أن نشاهد درجات الحرارة تتجاوز عتبة 50 درجة مئوية خلال فصل الصيف. وسجّلت المنطقة درجات حرارة مفرطة لفترات طويلة على مدى العقود الأخيرة، مما زاد من استشراب الجفاف والتصحر وحرائق الغابات ونضوب المياه والعواصف الرملية والفيضانات المفاجئة.

1. إمكانية الحصول على المياه

لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الماء عما يحدث من تغيرات في المناخ. فالأوضاع الجوية القاسية التي تتفاقم بفعل التغيرات المناخية ودرجات الحرارة المرتفعة واستيطان الجفاف لفترات طويلة تجعل من امدادات المياه أكثر ندرة وتلوثًا ولا يمكن التكهن بها في مناطق مختلفة حول العالم. وأظهر أحدث تقرير نشرته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية في 2020 أن تغير المناخ قد بدأ بالفعل يؤثر على مدى توافر المياه اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر وجودتها وكميتها، مما سيهدد تمتع الملايين من البشر حول العالم بحقهم في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي.

وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر مناطق العالم إجهادًا مائيًا (فيليم هوفست، ريج، وشلايفر 2019)، حيث يوجد بها 11 بلدًا ممن يعاني من ظاهرة الإجهاد المائي من أصل 17 بلدًا موزعة حول العالم. وكشف البنك الدولي في 2017 أن أكثر من 60 بالمائة من سكان هذه المناطق لا يحصلون على ما يكفي من المياه الصالحة للشرب لتلبية حاجياتهم. ويكاد متوسط توافر المياه في العالم يصل عتبة 7000 متر مكعب للشخص الواحد في السنة، غير أنه يظل أقل بحوالي ست مرات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحوالي 1200 متر مكعب للشخص الواحد في السنة (اليونسيف، بدون تاريخ). وأدى الاحتباس الحراري والنمو السريع للسكان إلى حدوث انخفاض حاد في مخزون المياه، مما يهدد بالفشل في ترجمة الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة فيما يخص ضرورة ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة على الصعيد الإقليمي. وثمة خطر يتهدد حق



الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، الذي يمنح كل فرد حق الحصول على كمية من الماء تكون "كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها مادياً كما تكون ميسورة التكلفة لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية" (الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2010)، ويمنح لكل شخص الحق في الوصول للصرف الصحي "بأسعار معقولة، في جميع مجالات الحياة، وأن يكون آمناً، وصحياً، وسليماً، ومقبولاً اجتماعياً وثقافياً، ويوفر الخصوصية ويضمن الكرامة" (الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2016). ويعتبر تحقيق الأمن المائي من بين المسائل التي تحظى بأولوية قصوى لدى الحكومات في المنطقة، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تحلية المياه وترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة وإنشاء أنظمة لضمان التوزيع الحسن للمياه. غير أن هذا الجهد ارتطم بجملة من العراقيل، من أهمها تسييس ملف الموارد المائية وتسليحه وزيادة التحديات المتعلقة بإدارته.

وأدى بنا السدود في بلدان المنبع، التي تعتمد على المياه العذبة التي توفرها الأنهار، إلى الحيلولة دون وصول الموارد المائية الحيوية. ويبلغ عدد سكان مصر 104 مليون نسمة، وهي بذلك الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في المنطقة. وتعتمد مصر اعتماداً كبيراً على ما يدره نهر النيل الذي تتقاسمه معها 9 دول أخرى، حيث تبلغ نسبة اعتمادها على الماء من النيل نحو 97%. ونشبت نزاعات على تقاسم موارد المياه بين مصر وإثيوبيا (ماينا 2022)، وأخرى بين البلدان التي تتقاسم حوض الفرات ودجلة (كينوش 2021)، أي تركيا وسوريا والعراق وإيران.

وشهدت سوريا دمار شامل مس شبكات توصيل المياه في جميع أنحاء البلاد بفعل النزاع الذي دام عقداً من الزمن. ويعتبر الحصول على مياه آمنة وصالحة للشرب أحد التحديات التي تواجه الملايين في سوريا، بعد أن انخفضت حصص مياه الشرب بنسبة 40 في المئة عما كان عليه الحال قبل عقد من الزمان (اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2021).

ويبلغ عدد سكان لبنان 7 ملايين نسمة، وهي من أقل الدول اكتظاظاً بالسكان في المنطقة. ولم يمنع توفر لبنان على موارد مائية أكثر من بلدان الجوار من أن تعاني من نقص حاد ومتكرر في المياه، لا سيما خلال فصل الصيف، بسبب زيادة الطلب على الماء وتضائل احتياطياته ونقص البنية التحتية التي تسمح بتخزينه.

وتعد الأردن من أكثر الدول جفافاً في العالم. وكشفت وزارة البيئة في 2021 أن 90.3 بالمئة من سكان البلاد يقيمون في مناطق حضرية. وتعاني الأردن بشدة من شبح تفاقم ظاهرة شح المياه ويشكل الحصول على ماء الشرب قلقاً كبيراً يقض مضجع البلاد. ويعتمد الأردن على المياه المتدفقة من إسرائيل ومعالجة المياه المستعملة.

وليست العوامل المعروفة التي تسبب الضغط البيئي هي من تضع فلسطين عرضةً لتأثيرات التغير المناخي، بل ان حالة الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين هي الأخرى تمثل عاملاً أساسياً في الحيلولة دون مجابهة التحديات المرتبطة بتغير المناخ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013). ولا تتمتع السلطة الفلسطينية بسيطرة تامة على أراضيها ولا الثروات الطبيعية لبلادها ولا على الاقتصاد. وتسيطر إسرائيل على 80 بالمئة من الموارد المائية في الضفة الغربية بموجب اتفاق أوسلو المبرم في 1993 (منظمة بتسليم 2016)، في حين يسيطر الفلسطينيون على 20 بالمئة فقط. وأعطت الاتفاقية الضوء الأخضر لإسرائيل للسيطرة على المياه، مما أسفر عن تضاعف استهلاك الماء، حيث يستهلك كل فرد إسرائيلي من الماء ما يستهلكه أربعة أفراد فلسطينيين متجمعين. وأبرمت إسرائيل والأردن في 2013 اتفاقاً على البدء في مشروع البحرين "الأحمر والميت" بتكلفة قدرها 900 مليون دولار بهدف زيادة امدادات المياه من البحر الأحمر إلى إسرائيل والأردن وفلسطين. وستتمكن فلسطين من شراء 32 مليون متر مكعب من المياه من إسرائيل بموجب هذا الاتفاق.

وتنتج حالياً منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لوحدها نصف المياه المحلاة في العالم، ما يكلفها ثمناً بيئياً باهظاً. وتتوفر منطقة الخليج العربي على أكبر محطات لتحلية المياه في العالم. وتعمل مصر الآن على تشييد 20 محطة لتحلية المياه، فيما تخطط لبناء 18 محطة أخرى. وتخلّف عملية تحلية المياه محلولاً ملحياً عالي التركيز في البحر، مما يؤدي إلى تآكل السواحل ويؤثر تأثيراً سلبياً على الكائنات الحية البحرية.



السياسة
التجريب

2. الحصول على الغذاء

تؤثر التغيرات المناخية والمساهمين الرئيسيين في استفحال آثار التغير المناخي على نُظم الغذاء (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية 2022). ومن جهة أخرى، تشير التقديرات إلى أن إنتاج الغذاء يُسهم في أكثر من ثلث انبعاثات الغازات الدفيئة (الفريق الحكومي المعني بتغير المناخ 2022)، مما يضع عملية إنتاج الغذاء في محط الأنظار بوصفها محرك للاحتباس الحراري وقطاع حسّاس يتطلب وضع استراتيجيات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وفي سياق منفصل، يمثل تغير المناخ خطراً متعاطفاً على نُظم الغذاء. وتسبب ارتفاع درجات الحرارة وتقلُّب أنماط هطول الأمطار والظروف المناخية القاسية، من بين جملة عوامل أخرى، في تقلُّص الإنتاج الزراعي وتعطيل سلاسل الإمداد الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة 2015). ولذلك، يمثل تغير المناخ تهديداً مباشراً على تمتع الإنسان بحقه في الغذاء، الذي يُعرّف على أنه ” توفر الغذاء بكمية ونوعية تكفيان لتلبية الاحتياجات التغذوية للأفراد، وخلو الغذاء من المواد الضارة وكونه مقبولاً في سياق ثقافي معين“ (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1999).

وذكرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في 2019 أن هناك 52 مليون شخص يعانون من نقص التغذية المزمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الأمم المتحدة 2019). وتتأثر حالياً نظم إنتاج الغذاء على الصعيد الإقليمي بندرة المياه التي تتفاقم بفعل التغيرات المناخية، كما هو موضح في الفقرة السابقة. ومما يزيد الطين بلة ارتفاع حالات التقلب المناخي والظواهر الجوية المتطرفة التي تزداد تواتراً يوماً بعد يوم، مثل الجفاف والفيضانات، مما يزيد من زعزعة إنتاج الغذاء وإمكانية الوصول إليه. وفي الأخير، فإن تبني سياسات رديئة لمعالجة المسائل المتعلقة بالاقتصاد والبيئة من شأنه جعل المنطقة من أكثر المناطق اعتماداً على استيراد المواد الغذائية في العالم وأكثرها تعرضاً لحالات نقص الغذاء، وخير مثال على ذلك الوضعية التي شهدتها المنطقة نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا. وكان للصدمة الاقتصادية التي هزت سلاسل الإمداد الغذائي العالمي نتيجة الحرب الأثر الكبير على عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تعتمد اعتماداً كبيراً في استيراد القمح على أوكرانيا وروسيا. فباندلاع الحرب، تجاوزت نسبة استيراد ليبيا وتونس واليمن من القمح الأوكراني والروسي 50 بالمئة، في حين وصلت إلى 75 و80 بالمئة في حالة السودان ومصر (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) 2022).

وتعتبر مصر خير مثال على خطورة تغير المناخ. فهذا الأخير يزيد من هشاشة قدرة مصر على إنتاج الغذاء لتلبية حاجيات سكانها الذين ما فتئ عددهم يتنامى بسرعة. ومن المتوقع، على سبيل المثال، أن تفقد منطقة دلتا النيل، التي تشكّل 60 بالمئة من إنتاج مصر للأغذية، أجزاء معتبرة من الأراضي المزروعة في العقود القادمة (وزارة البيئة المصرية 2022). ومن المتوقع أن تصل تكاليف الآثار الناجمة عن تغير المناخ على قطاع الزراعة المصري لوحده 1.84 مليار دولار سنوياً على مدى الثلاثين عاماً القادمة (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية 2022). وأفاد مركز معلومات تغير المناخ التابع لوزارة الزراعة المصرية (امام 2021) ان إنتاج البلاد لزيتون المائدة تراجع بنسبة 60 إلى 80 بالمئة خلال موسم جمع المحاصيل 2021 بسبب تغير أنماط الطقس نتيجة التغيرات المناخية، مما قد يؤثر على مكانة مصر ك ثاني أكبر منتج لزيتون المائدة في العالم. وتسبب ارتفاع درجات الحرارة في انخفاض غلة المحاصيل الأساسية كالمح والبطاطس والخرة وبنجر السكر والقمح، في حين زاد الخلف مع اثيوبيا والسودان حول مياه نهر النيل (المونيتور 2022)، الذي تعتمد عليه مصر اعتماداً كبيراً، من حالة عدم اليقين والتخبط التي قطاع إنتاج الأغذية في البلاد. وألقى الغزو الروسي لأوكرانيا عبئاً آخرًا على كاهل المستوردين الصاقبين للأغذية، على غرار مصر، وذلك بسبب الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية الذي أجه انتشار جائحة كوفيد-19. وأصبحت مصر، منذ بدء الغزو، مثال حي على الاختلالات الموجودة في النظام الغذائي العالمي التي أجبرت الكثير من الدول على ”الاعتماد المزوج“ بشكل كبير على عدد قليل من الواردات الأساسية ووقوعها رهينة لمجموعة من المصدرين لتسليم تلك السلع الأساسية (لي وين ومونير 2022). وتعد مصر أكبر بلد مستورد للقمح في العالم، إذ إن واردات البلاد تمثل نحو 60 بالمئة من إجمالي استهلاك القمح. ويحصل الفرد المصري على حوالي 35% من سعراته الحرارية اليومية من القمح وحده (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية 2022). وفور اندلاع الحرب في أوكرانيا، فقدت البلاد إمكانية الوصول على 82 بالمئة من وارداتها (لي وين ومونير 2022)، مما دفع بالعائلات إلى تقليص استهلاكها اليومي من الغذاء. وتثير هذه الوضعية مخاوف بشأن ارتفاع مستويات الجوع في البلاد.

3. تدهور الأوضاع الصحية

يختلف تغير المناخ، بوصفه مشكلًا بيئيًا، عن جميع مجالات التلوث التقليدية المعتادة (المتعلقة بالماء أو النفايات أو جودة الهواء). وتكون انبعاثات غازات الدفيئة "غير مرئية وبلد رائحة وغير محسوسة" (جوديت 2020). ولا ينبغي أن ننسى ظاهرة التدهور البيئي التي تقع على عاتق الدول مسؤولة معالجتها والتي بوسعها السيطرة عليها، لدى النظر في تأثيرات التغيرات المناخية على الصحة. وهو التوجه ذاته الذي تبناه المجتمع الدولي مؤخرًا من خلال اصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار تاريخي في تموز/يوليو 2022 يقر بحق كل إنسان في التمتع بـ "بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق من حقوق الإنسان" (الجمعية العامة للأمم المتحدة وسببجيز 2022). كما يشير القرار إلى أن "تأثير تغير المناخ، والإدارة والاستخدام غير المستدامين للموارد الطبيعية، وتلوث الهواء والأرض والمياه، والإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وما ينتج عن ذلك من خسارة في التنوع البيولوجي وتراجع الخدمات التي تقدّمها النظم البيئية، يتعارض مع التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة"، مؤكّدًا في الوقت ذاته على "أن الأضرار البيئية لها آثار سلبية، مباشرة وغير مباشرة، على التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان".

وأدى استشرَاء الفساد في لبنان إلى نشوب أزمات اقتصادية وحكومية ومالية وبيئية أثرت بدورها على واقع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بطريقة تجاوزت جميع التوقعات. وتبقى إمكانية الوصول إلى الماء والكهرباء محدودة ولا يمكن الاعتماد عليها، ويعزى ذلك بشكل كبير إلى سوء إدارة الموارد. وتشهد لبنان انتشار ظاهرة التلوث، إذ أكدت منظمة الصحة العالمية أن مستويات التلوث في مدينة بيروت أعلى بثلاث مرات من المعايير القصوى للتلوث التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط البيئي. ويصنّف موقع "نومبيو"، وهو أكبر قواعد بيانات المستخدمين في العالم، بيروت في المرتبة السادسة من حيث نسب التلوث عالميًا. ويحدّث المختصّون المحليون في الشأن البيئي من أن "مولدات الطاقة وازدحام السير ونقص مراقبة النفايات الصناعية وسوء إدارة جميع القضايا المتعلقة بالبيئة تعتبر كلها عوامل تساهم في الكارثة التي تزداد سوءًا مع مرور الوقت، والتي تحولت إلى أزمة صحية عامة" (سليمان 2019).

وحدّدت مجلة ذا لانسيت الطبية، في تقرير نشرته في تشرين الأول/أكتوبر 2022، حجم العديد من الآثار الصحية المتداخلة والمتراصة لتغير المناخ (فان دالين وآخرون 2022). وبلغ معدل الوفيات المتصل بالحرارة، الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري والتعرض لموجات الحر التي أصبحت شائعة بشكل متزايد، نسبة 57 بالمئة في أوروبا لوحدها بين عامي 2000 و2020. وبصرف النظر عن الآثار المباشرة على الصحة التي يخلّفها التعرض للحرارة، فقد ثبت من التجربة أن التعرض للحرارة يمنع البشر من كسب أرزاقهم ويقوّض العوامل الاجتماعية المؤثرة على الصحة من خلال الحد من قدرات البشر على العمل. كما تساهم الأوضاع البيئية الآخذة في التقلّب في انتقال مختلف الأمراض المعدية.

ومن هذا المنطلق، يظل الاعتماد العالمي على الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة كبيرًا، وهو ما أثبتته أزمة الطاقة التي أججها الغزو الروسي لأوكرانيا. ومع أن قطاع الطاقة ما يزال يعد مصدر حوالي ثلاثة أرباع انبعاثات غازات الدفيئة (ريتشي وروز وروسادو 2020)، إلا أن الصناعات الاستخراجية المقترنة بالتوسع الحضري المفرط تساهم في تلوث الهواء والتربة والماء، مما يخلّف آثارًا مدمرة على صحة المواطنين في جميع أنحاء المنطقة.

4. الصناعات الاستخراجية

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحدة من أغنى مناطق العالم من حيث توفرها على الغاز الأحفوري واحتياطيات الفوسفات (الأوبك 2022). فقد استحوذت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2021 على أكثر من 55 بالمئة من احتياطيات النفط الخام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك). وتعتمد الجزائر وليبيا اعتمادًا كبيرًا على صادرات النفط والغاز الطبيعي. ويعتبر المغرب ثاني أكبر بلد مصدر للفوسفات في العالم بعد الصين. فيما تأتي الأردن ومصر وتونس في المراتب 5 و8 و10 تواليًا كأهم مصدري الفوسفات في العالم (كارلسون 2020). كما تمتلك الجزائر بدورها احتياطيات مهمة من الفوسفات. ويعتبر قطاع الطاقة بحق أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة. ويعمل الوقود الأحفوري على مد كل شيء بالطاقة، بما في ذلك الصناعات الاستخراجية.

إن عملية الاستخراج تعد عملية محفوفة بالمخاطر وقد نتج عنها تدهور الأراضي وتلوث الهواء والترربة والماء خلال العقود الأخيرة.

ويعد حرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط المنتشر في سائر أنحاء العالم من بين أكبر مصادر التلوث. وقد كشف البنك الدولي أن كمية الغاز التي تُحرق حاليًا، أي حوالي 144 مليار متر مكعب كل سنة، كفيلة بتزويد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء برمتها بالطاقة (البنك الدولي بدون تاريخ). وينتج عن حرق غاز الشُّعلة غير المضيء والمحترق جزئيًا مزيج قوي من ثاني أكسيد الكربون والميثان والسخام الأسود الضار بالصحة، خاصة على لأولئك الذين يعيشون بالقرب من حقول النفط. فالميثان أقوى بـ 80 مرة من ثاني أكسيد الكربون في السنوات العشرين الأولى من وجوده في الغلاف الجوي. وكشف تقرير صدر عن مكتب الصحافة الاستقصائية في منظمة السلام الأخضر في المملكة المتحدة (أن إيرثد) في نيسان/مايو 2022 عن تسرب غاز الميثان منذ عقود في مدينة حاسي مسعود (ساندالر كلارك 2022)، التي بها أكبر حقل لاستخراج النفط في الجزائر ويعيش فيها 150.000 شخصًا. ومع أن تأثير هذا التسرب على صحة السكان ما يزال يحتاج المزيد من البحث والاستكشاف، إلا أنه لا يختلف اثنان على ما له من مضار على البيئة بالنظر إلى المساهمة الكبيرة لانبعاثات غاز الميثان في الغلاف الجوي في التغيرات المناخية.

ويُحدث التكسير الهيدروليكي بدوره أضرارًا جسيمة. ويستخدم التصديع المائي أو التكسير الهيدروليكي في عملية استخراج الغاز الصخري، وهي عملية تستخدم ضخ كميات من السوائل في التكوينات الصخرية العميقة تحت ضغط عالٍ لتحطيم التكوينات الصخرية واستخراج الغاز الطبيعي. وتستهلك عملية التكسير الهيدروليكي الكثير من الماء ويساهم في تسريب ملايين الأطنان من غاز الميثان. ويؤدي عملية التكسير إطلاق مئات المواد الكيميائية شديدة السُمِّية الممزوجة بكميات هائلة من موارد المياه الثمينة، مما يتسبب في تلوث الهواء والترربة والماء.

وكان للتكسير عواقب وخيمة على البيئة في جنوب الجزائر، بما فيها فقدان موارد المياه غير المتجددة وتكاثر حرق النفايات السامة في الهواء الطلق وتسمم الماشية والطيور. هذا دون أن ننسى ما له من تأثيرات على صحة السكان المحليين، التي تظل غير معروفة.

وتشكّل عملية التكسير تهديدًا كبيرًا على طبقة المياه الجوفية الألبية، وهي أكبر طبقة للمياه الجوفية في العالم. وتبلغ مساحة هذه الطبقة بمفردها ضعف مساحة فرنسا، وهي تمتد على ثلاث دول: الجزائر (70 بالمئة) وليبيا (20 بالمئة) وتونس (10 بالمئة). ومع أن عمليات التنقيب كانت قد توقفت في 2016 عقب اندلاع موجة من الاحتجاجات، إلا أنها خلقت الكثير من الأضرار على البيئة. ولم يمنع اعتماد قانون جديد للهيدروكربونات في 2020 لتنظيم عملية التكسير الهيدروليكي من تجدد الاحتجاجات المناوئة لاستخراج الغاز الصخري باستخدام تكسير الصخرة، إلى جانب مطالب رفعتهما الحركة الاحتجاجية "الحراك"⁴.

وأكتشف مؤخرًا خزان غاز جديد في منطقة حاسي الرمل، وهي أكبر حقل لاستغلال الغاز في الجزائر، مما قد يدفع مع مرور الوقت بالحاجة إلى استغلال الغاز الصخري. وكشفت وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية مؤخرًا أن عملية استغلال المنجم ما تزال في مرحلة التقييم، وأن استغلال الغاز الصخري سيبدأ عاجلاً أم آجلاً.

وستمثل احتياطيات الفوسفات المصدر المقبل للتلوث والخطر الذي سيهدد صحة الإنسان. ففي المغرب

الذي يملك نسبة 75 بالمئة من الاحتياط العالمي للفوسفات. أثبتت العديد من الدراسات، بما في ذلك دراسات أعدتها الجمعية النووية العالمية ومنظمة السلام الأخضر، أن الفوسفات المغربي يحتوي على تركيزات عالية بشكل خاص من الكاديوم واليورانيوم، وهما معدنان ثقيلان مرتبطان بزيادة حالات السرطان والفشل الكلوي ومرض العظام. وتساهم عملية استخراج الفوسفات في تلوث الهواء والماء، مما يؤثر على الحياة البحرية والأسماك التي تعيش بالقرب من نقاط التفريغ (وايت 2015). ويشرف المكتب الشريف للفوسفات، المصدر الأول في العالم للفوسفات الخام وحمض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية، على استغلال الفوسفات في المغرب. وتمازس ضغوط على كل من تسول له نفسه الحديث عن المخاطر الصحية المرتبطة بهذه الصناعات (الحلي 2022)، والتغطية الإعلامية نادرة وإن وجدت فهي متحيزة تتحدث في مجملها عن الجوانب الاقتصادية بدل التطرق للصحة العامة وسلامة المواطنين (ميديا أس 24، 2022). ويعتبر الكاديوم بمثابة مادة خطيرة على العمال. كما أنه يشكل خطراً على السكان المحليين والأجانب، بحكم استخدامه في عدد لا يحصى من المنتجات، بما في ذلك الأسمدة (بروت 2021).

وتعمل الأردن وتونس والجزائر على استخراج الفوسفات. وتتوفر مدينة قابس التونسية على 20 وحدة لاستخراج الفوسفات وتحويله إلى حمض الفسفور أو أسمدة. وقد زاد حجم إنتاج الفوسفات بعد اندلاع الثورة في تونس وما أعقب ذلك من احتجاجات اجتاحت المنطقة، مما نتج عنه ارتفاع عدد الموظفين في القطاع ليصل إلى 27.000، أي زيادة بثلاثة أضعاف. ومع هذا لا تُحترم القوانين الخاصة بالبيئة وأثر تلوث الهواء تأثيراً شديداً على المجتمعات المحلية. "فبالنسبة إلى سكانها البالغ عددهم 150 ألف نسمة، أصبح التلوث آفة يومية. فقراة نصف المرضى الذين نراهم في غرف الطوارئ مصابون بأمراض التنفس. ويعاني الأطفال من مرض الربو في سن مبكرة، ويشيع انتشار سرطان الرئة". وارتفعت نسبة الملوثات في مياه الشرب والري، وشهد بحر منطقة قابس إغراق خمسة ملايين طن من الجبس الفوسفوري خلال العقود الأخيرة (بليز 2020)، مما ساهم في تدمير الحياة البحرية.

ولطالما وُصف الهيدروجين الأخضر، المستخرج عن طريق فصل جزيئات الماء إلى هيدروجين وأكسجين، على أنه الناقل الرئيسي للطاقة في المستقبل من أجل تحقيق الأهداف العالمية في إزالة الكربونات. وبرزت موجة متجددة، بشكل متزايد، من الاهتمام بالتقنيات المستخدمة في إنتاج الهيدروجين الأخضر، إذ أن الاستخدامات المحتملة للهيدروجين توسعت لتشمل قطاعات واسعة مثل توليد الطاقة وعمليات التصنيع في صناعات مثل توليد خلايا الوقود للسيارات الكهربائية ووسائل النقل الثقيل وإنتاج الأمونيا الخضراء للأسمدة وتحقيق استقرار شبكة الكهرباء (كوبينا كان وغيل 2022). وتعمل الكثير من البلدان في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في الخليج العربي، جاهدة على تبوء مكانة مهمة كطرف فاعل في قطاع إنتاج الهيدروجين الأخضر. وعلى صعيد منطقة شمال إفريقيا، أعلنت مصر العام المنصرم رغبتها في تحويل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى مركز عالمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا، فيما تخطط الجزائر تدريجياً لاستبدال صادراتها من الغاز الطبيعي الموجه إلى أوروبا بالهيدروجين الأخضر والذي يمر عن طريق خطوط الأنابيب ومحطات الغاز الطبيعي المسال.

غير أن العديد من المختصين والصحفيين في هذا المجال قد حذروا من أن عملية الإنتاج الحالية للهيدروجين الأخضر تظل بعيدة كل البعد عن احترام المعايير البيئية (كروب 2022). فإنتاجه، أولاً وقبل كل شيء، يتطلب استغلالاً مفرطاً للموارد المائية، التي تتلاشى شيئاً فشيئاً بفعل التغيرات المناخية. كما أن إنتاج الهيدروجين، في حد ذاته، يمثل تهديداً على صحة المجتمعات وسلامتهم، لما له من قابلية كبيرة على التطاير والاشتعال أكثر من الغاز نفسه. ومن المحتمل أن يتسبب أي خلل في الأنابيب الناقلة للهيدروجين إلى تعريض المجتمعات القاطنة بالقرب من هذه المنشآت إلى خطر جسيم. وعلاوة على ما ذكر، يتم تخزين الهيدروجين على شكل الأمونيا، وهي مادة كيميائية خطيرة يؤدي استنشاقها عند تركيزات عالية إلى الوفاة. وفي الأخير، قد يقضي أي تسرب على فوائده الهيدروجين الأخضر فيما يخص انبعاثات الدفينة التي قد تنجم عنه، إذا ما اعتبرنا أن الهيدروجين يعد غاز دفيئة غير مباشر، بمعنى أنه يتحد مع مركبات أخرى في الغلاف الجوي للتسبب في ارتفاع درجة الحرارة، وهذا أقوى بخمس مرات من ثاني أكسيد الكربون في إطار زمني مدته 100 عام (داروينت وآخرون 2006).



5. التركيز السكاني في المناطق الحضرية

يعيش اليوم معدل 78 بالمئة من السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مدن حضرية (ستاتيسا 2021)، مما يتسبب في تلوث مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة. ويزيد التصاعد الرهيب في عدد السكان من التركيز المفرط للسكان في المناطق الحضرية. وأبرزت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن نسبة السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زادت خمسة أضعاف عما كان عليه الحال في خمسينات القرن العشرين، حيث ارتفعت من أقل بقليل من 110 ملايين عام 1950 إلى 569 مليون عام 2017 (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2017). ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان ليصل إلى مليار نسمة بحلول عام 2100. وتعد مصر أكبر البلدان من حيث الكثافة السكانية في المنطقة، إذ من المتوقع أن يصل عدد سكائها إلى 165 مليون شخص بحلول عام 2050. ويضع تعداد السكان عبئاً ثقيلاً على المدن ويستنزف الثروات الطبيعية.

ويؤثر سوء إدارة النفايات الصلبة والسائلة على النظم الإيكولوجية والزراعة والحياة البحرية وجودة الماء الصالح للشرب. وينتج عن توسيع أماكن ردم النفايات زيادة كميات غاز الميثان في الهواء. وتُحرق النفايات في وضح النهار أمام مرأى ومسمع الجميع، مما يتسبب في إطلاق كميات كبيرة من غاز ثاني أوكسيد الكربون.

وتتدفق ملايين السيارات إلى المراكز الحضرية التي تأخذ في التنامي يوماً بعد يوم مما يُفاقم من ظاهرة التلوث، لا سيما في ظل سوء التخطيط الحضري الذي تمتاز به المدن وريادة شبكات النقل العمومي. وتعاني كبرى المدن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من غياب قوانين تُنظّم نوعية الهواء وتراقب مدى احترامها، مما يجعلها من بين أسوأ المدن في معدلات تلوث الهواء حول العالم. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن متوسط عدد سكان المدن يتنفسون هواءً يفوق بأكثر من عشر مرات مستوى الملوثات التي تعد آمنة (البنك الدولي 2022): "يتسبب تلوث الهواء في نحو 270 ألف حالة وفاة سنوياً في المنطقة (أكثر من حالات الوفيات الناجمة عن حوادث المرور والسكري والملاريا والسل وفيروس ومرض الإيدز والتهاب الكبد الحاد مجتمعة)".

واتسعت الفجوة في المنطقة بين من بإمكانه الحصول على الكهرباء أو تحمل أعبائها المالية ومن يمتلك فرص الوصول إليها أو يمكنه تحمل تكلفتها الاقتصادية، حتى قبل أن تُعصف أزمة الطاقة الحالية بالعالم. ففي لبنان، سُاع انقطاع التيار الكهربائي خلال فصل الصيف، ولا تغطي الطاقة الكهربائية سوى ساعات قليلة في اليوم. وتؤثر هذه الوضعية على السكان ككل وتضع حياة الأشخاص في المستشفيات للخطر (ر. برايس 2021). وتزيد أزمة الطاقة من حدة النقص الحاصل في توفير الكهرباء، بسبب الخصوم العالين للبلاد وانتشار الفساد (كريستو 2022).



6. زيادة التفاوت بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي

طالت التأثيرات السلبية لتغير المناخ كافة السكان بدون استثناء، بيد أن النساء والفتيات هن من أشد الفئات تعرضاً للمخاطر وتضرراً بتأثير التغيرات المناخية. وكشف تقرير صدر في نيسان/أبريل 2022 عن Aon Women+ in Climate Tech تحت عنوان "تسريع السباق نحو الصفر الصافي من زاوية المساواة بين الجنسين" أن احتمال وفاة النساء خلال التقلبات المناخية يزيد بـ 14 مرة عن احتمال وفاة الرجال ويزيد احتمال تعرضهن للنزوح 4 مرات بفعل المناخ.

ولا يمكن المرور مرور الكرام بمسألة التغير المناخي دون التوقف عند تأثيراته على المرأة بشكل أكبر من الرجل. فالآثار التي تنتج عنه تمسُّ بشكل أكبر الفئات المستضعفة من السكان، لاسيما النساء بكل تنوعهن. وأظهرت دراسة أن التغيرات المناخية تفاقم من أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

وعند الحديث عن مسألة الفوارق القائمة بين الجنسين، نجد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تظل بعيدة كل البعد عن تحقيق نفس مستوى التكافؤ بين الجنسين في بقية بلدان العالم، حيث بلغ معدل الفجوة بين الرجل والمرأة 62.6 بالمئة (المنتدى الاجتماعي العالمي 2023). ويزيد تغير المناخ من أعباء الفقر على كاهل النساء يوماً بعد يوم ويساهم في ارتفاع حالات العنف الممارس على أساس نوع الجنس والعمل المنزلي والعمل في مجال الرعاية بدون أجر في منطقة تعاني أصلاً من ارتفاع مستويات عدم المساواة بين الجنسين.

ويزيد تغير المناخ من حدة الفوارق بين الجنسين بطرق مختلفة (كفيينا تيل كفيينا 2022):

- يؤثر تغير المناخ على سبل كسب الرزق لدى النساء أكثر من الرجال، بحكم انهن يشكّلن 50 بالمئة من العاملين في قطاع الزراعة وصيد الأسماك
- زيادة استفحال حالة انعدام الأمن الغذائي، إذ أن النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يملكن 10 بالمئة فقط من الأراضي الزراعية.
- تعزيز الصورة النمطية عن دور النساء والرجال في المجتمع، إذ تجد النساء أنفسهن تقمن بأعمال غير مدفوعة الأجر (رعاية الأطفال والمرضى وكبار السن من العائلة)، مما يضع عبئاً مزدوجاً أو ثلاثياً في الرعاية على كاهلهن.
- وضع مزيد من الضغوط على الفتيات الصغيرات اللائي يجدن أنفسهن مجبرات على ترك مقاعد الدراسة لمساعدة العائلة والزواج المبكر.
- فقدان مصادر الرزق الذي يجبر النساء على التحول للعمل في قطاعات غير رسمية، مما يزيد من خطر تعرضهن للعنف والاستغلال، لا سيما في حالات التشرّد.
- ارتفاع حالات العنف الممارس في حق النساء والفتيات.

وقد تساهم ندرة المياه وتردي الثروات الطبيعية في تأجيج الصراعات وتزيد من الشعور بانعدام الأمن. ومن المتعارف عليه أن النزاعات تؤثر على النساء والفتيات أكثر من بقية الفئات الأخرى، مما يزيد من استفحال ظاهرة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، كما يحد من حرية النساء والفتيات بالتحول من وظيفة إلى أخرى ومن الحصول على الخدمات الأساسية ما يمنعهن من التمتع بحقوقهن الإنسانية (البنك الدولي 2011). وأصاب شح المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على سبيل المثال، المناطق الريفية والزراعية أولاً. وتجد النساء والفتيات، اللائي يقطنن في أماكن ريفية نائية في مصر وسوريا وتونس والمغرب، أنفسهن مجبرات على قطع مسافات طويلة لجلب الماء. ويؤدي تنقل النساء والفتيات إلى أماكن ضخ المياه والمراحيض وأماكن التغوط بالعراء إلى شعورهن باللام في الظهر، ناهيك عن تعريضهن لمخاطر الأمراض والتحرش وسوء المعاملة والعنف الجنسي (حسيان 2021). ويؤدي فقدان مصادر الرزق إلى ارتفاع حالات الزواج بين الأطفال القصر ومعدلات الحمل في صفوف المراهقات، وهما عاملان يضعان حياة الفتيات على المحك.

7. النزوح والهجرة

أودت الأحوال الجوية القاسية التي عرفتھا المنطقة في العقود الأخيرة بأرواح عشرات المئات وألحقت أضرارًا بالكثير من المنازل، مما أوقع الملايين من الأفراد في دائرة الفقر المدقع. وزادت التغيرات المناخية واستنفاد الثروات المائية من وتيرة النزوح الداخلي والتوسع الحضري والهجرة.

وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحدة من أكبر المناطق احتضانًا للاجئين والنازحين داخليًا في العالم (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2017). فقد هاجر 32.8 مليون شخص أو أجبر على النزوح من المنطقة عام 2020، وبقي 44 بالمئة منهم في المنطقة. وتشير دراسة نشرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا 2022) العام المنصرم أن حوالي مليوني شخص جديدة كانت قد نزحت داخليًا بسبب الكوارث الطبيعية في العام ذاته. فيما نزح داخليًا حوالي 17 مليون شخص أخرى. وترجح العديد من التوقعات المناخية التي تبعث على الكثير من القلق فرضية أن تتجاوز أجزاء من المنطقة عتبة البقاء على الحياة في العقود القليلة القادمة بسبب ارتفاع درجات الحرارة، إذا لم تتخذ تدابير صارمة في هذا الشأن (كيندي 2021).

ويتيح غياب مفهوم ظاهرة "الهجرة الناجمة عن تغير المناخ" فرصًا لتسييس النقاش الجاري حول المسألة وتقديمها على أنها قضية أمنية. وينطوي النهج المُسيَّس للهجرة الناجمة عن تغير المناخ، هو الآخر، على إضفاء طابع أمني طاغ على المهاجرين بفعل تغير المناخ، ما يعني تمثيلهم ووضع قضيتهم في خانة القضايا الأمنية أو التهديدات، وفي نهاية المطاف تجريمهم.

ويميل الخطاب الخاص بالهجرة الناتجة عن تغير المناخ إلى اعتبار التغيرات المناخية محررًا مباشرًا لتنقل الأفراد في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، وبالتالي يصد الباب عن أي تفسيرات تاريخية أو جيوتاريخية. وقد يكون الحديث عن الهجرة الناجمة مباشرة عن تغير المناخ أفضل حيلة للتنصل من المسؤولية، من خلال صرف الانتباه عن الأسباب الكامنة وراء القابلية للتأثر بتغير المناخ إلى الآثار الناجمة عنه. فالتغيرات المناخية ليست السبب المباشر وراء قابلية التأثر التي تؤدي إلى الهجرة، بل هو بالأحرى عامل مضاعف لمكاسن الضعف الموجودة أصلاً وأوجه عدم المساواة وحالات الظلم والإجحاف.

ويتنقل المهاجرون نتيجة مجموعة من العوامل على غرار الضغط البيئي. وتقدم الدراسات أدلة تثبت أن التغيرات البيئية تؤثر على أنماط الهجرة، بطريقة تختلف تمامًا عن الأسلوب الدرامي والمباشر الذي يروج له في سيناريوهات نهاية العالم. ونذكر هنا على وجه الخصوص:

- أغلب حالات الهجرة المدفوعة بالظروف البيئية تمتد لمسافات قصيرة، إذ أن الأفراد عادة ما يتنقلون فقط بما فيه الكفاية للعثور على ظروف أفضل لا تقضي بإعادة توطينهم في دولة أخرى أو قارة أخرى، وهو ما لا يمثل أي "عبء" على الجزء الشمالي من الكرة الأرضية.
- وقد تكون الهجرة لمسافات طويلة مشروعًا مكلّفًا لا يملك كل شخص (خاصة الأشد فقرًا) الموارد اللازمة لتحمل أعبائه، وغالبًا ما يصعب على الأشخاص المتضررين من آثار تغير المناخ في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية إمكانية الهجرة، خاصة وأنهم قد يكونوا فقدوا مصدر دخلهم بسبب الآثار الناجمة عن تغير المناخ.
- وقلّت بشدة قدرة الأفراد على الهجرة نتيجة استمرار حالة التدهور البيئي الذي يؤثر على وسائل كسب عيشهم ومدخلهم. ويقرر في كثير من الحالات الأفراد البقاء على الهجرة أو يجبرون على ذلك. ولا يوجد من يتحدث عن حالة عدم التنقل الناجمة عن تغير المناخ (والكر 2021).

وعلينا قبول مبدأ التنقل على أنه استجابة ضرورية لقابلية تأثر الأشخاص لتغير المناخ من خلال فهم الحركة بوصفها شرط أساسي تُبنى عليه حياة البشر. وما فتئ الانسان يتنقل من مكان لآخر بحثًا عن طقس ملائم وتربة تضر عليه بالزرع وجود حيوانات بعينها وعوامل أخرى، وهي شرط أساسي لبقاء الإنسان على قيد الحياة.



8. تأثير تغير المناخ على الاقتصاد وسوق العمل

وتنعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يخص تبيد الفوارق بين الجنسين في سوق العمل. فبلدان المنطقة، ما عدا القليل منها، تعاني من ارتفاع شديد في معدلات البطالة وغياب نظام شامل للحماية الاجتماعية، ناهيك عن توفرها على قطاع غير رسمي ضخم يمثل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (البنك الدولي 2019). وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة 20 بالمئة وتعتبر من الأسوأ في العالم، في حين وصل متوسط البطالة بين فئات الشباب 26 بالمئة، وهي من أعلى معدلات البطالة في العالم ككل (مجموعة البنك الدولي 2022). وتتسبب هذه الوضعية في جعل سوق العمل أكثر عرضة للتأثرات الناجمة عن تغير المناخ.

وتضرُّ التقلُّبات الناجمة عن تغير المناخ، مثل درجات الحرارة وهطول الأمطار والظروف المناخية المفرطة، على غرار الفيضانات والجفاف، بسبل كسب الرزق وتزيد من قابلية تأثر العمال بالتغيرات المناخية في هذه المناطق. وفي كثير من الأحيان تتفاقم هذه الاضطرابات بسبب انعدام الحماية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الافتقار إلى قوانين ملائمة للعمل ومظلة للضمان الاجتماعي والصحة وقواعد السلامة، التي تمس الفئات الضعيفة من السكان بما فيها العمال في سوق العمل غير الرسمي الذين لا يتمتعون بأدنى مستوى من مستويات الأمن الاجتماعي.

كما تؤثر التغيرات المناخية على حق العمال في الحصول على مكان عمل آمن وصحي. وقد تزيد الأوضاع المناخية القاسية من خطر وقوع حوادث في أماكن العمل، ويمكن أن تخلّف المخاطر البيئية، مثل تلوث الهواء والماء، آثاراً صحية على العمال في المدى البعيد. ويفتقر الكثير من العمال في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية إلى إمكانية الوصول إلى المعدات الملائمة للحماية وخدمات الرعاية الصحية والحصول على تعويضات على الإصابات التي قد يتعرض لها العامل في مكان عمله، مما يجعلهم أكثر عرضة للتأثر بالتغير المناخي.

وغياباً ما يرتبط الدور الذي تضطلع به الدولة في تخصيص إيرادات صادرات مواردها الطبيعية وتوزيعها بالإذعان السياسي والفساد والمحسوبية والتواطؤ بين القطاعين الخاص والعام. وأصبح الفساد الهيكلي المستشري والمحسوبية جزء من حلقة مفرغة تعيق تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الحؤول دون خلق فرص اقتصادية شفافة في متناول الجميع (شفارتز 2008).

وفيما يخص التدهور البيئي، تخلّف النفايات الناجمة عن الصناعات الاستخراجية اضراً على الكثير من القطاعات والعاملين فيها، بما في ذلك قطاعات الزراعة والتنوع البيولوجي وتربية النحل والغابات ومصايد الأسماك والسياحة، مما أدى إلى تلاشي الملايين من فرص العمل وملايين أخرى تواجه نفس المصير في السنوات القادمة. وكشف البنك الدولي، في تقرير نشره في شباط/فبراير 2022، أن لتلوث الهواء وتآكل البحار والسواحل تكلفة بشرية واقتصادية هائلة، إذ تجاوزت ثلاثة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فتلوث الهواء لوحده يكلف اقتصاد المنطقة حوالي 141 مليار دولار أمريكي سنوياً، أو 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي (البنك الدولي 2022).

ولم يُعَرَّ العالم أية قيمة للموارد الطبيعية ورفاهية الإنسان حتى وضعت تسعيرة لثمن التلوث. ويعتبر البنك الدولي أن "الأصول الزرقاء الصحية تشكل لب قطاع التجارة والسياحة والصناعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومع أنه ينبغي بذل المزيد من الجهد، فالعديد من الدول هي الآن تفر بحاجتها الماسة لحماية رأس المال الطبيعي الحيوي من خلال اجراء اصلاحات واعتماد لوائح وعقد شراكات واستثمارات".

وتمسُّ ظاهرة التصحُّر والتلوث الصناعي وتلوث الهواء في الأحياء السكنية القطاعات الرئيسية في تونس بما في ذلك قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك، وتؤثر على صحة العمال والحقوق الاقتصادية لمجتمعات محلية برمتها (أزوني 2022) والتي تتضاءل أمامها فرص الحصول على أجور لائقة جراء العمل في هذه القطاعات أو غيرها من بقية القطاعات.

ولا يجد السكان المحليون في الجزائر في الغالب أي نفع من وراء استغلال أراضيهم، إذ أن استخراج النفط والغاز يؤدي إلى دفع ثمن بيئي باهظ. وهو الوضع ذاته الذي تشهده المناطق الجنوبية من البلاد، التي ما تزال تعيش في حالة من التهميش الاقتصادي. وتعد البطالة بين أوساط الشباب إحدى المعضلات الكبرى التي لطالما حاولت الحكومة معالجتها على مر التاريخ من خلال شراء السلم الاجتماعي بمنح مزايا وإعانات وقروض (بوبر 2022). غير أن هذه الخطوة ليست مستدامة ولا تبعث على رضا السكان المحليين. وهو ما أدى بحركة العاطلين عن العمل إلى إطلاق احتجاجات واسعة النطاق في 2021.

ويُسهم الوقود الأحفوري والصناعات الاستخراجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دعم الاقتصادات وخلق وظائف الشغل على المدى القصير، غير أنه في الوقت نفسه يتسبب في إنتاج التلوث ويسرع من وتيرة الاحتباس الحراري والجفاف والفقر على المديين المتوسط والطويل. ومن الممكن خلق وظائف صديقة للبيئة في قطاع الطاقة والنقل العمومي والبنية التحتية والتنوع البيولوجي وغرس الأشجار والحد من النفايات وإدارتها والسياحة الإيكولوجية والصحة وفي طيف واسع من الخدمات. ويعتبر التحول نحو الاقتصاد الأخضر منطلق صاف لخلق فرص العمل ما من شأنه المساعدة في القضاء على الفقر، بعد ما عجزت الاقتصادات التقليدية على القضاء عليه. ويوضح تحليل لدراسات عالمية أجراها معهد الموارد العالمية والاتحاد الدولي لنقابات العمال ومشروع الاقتصاد الجديد القائم على المناخ (جأغير وآخرون 2021) أن الاستثمارات الصديقة للمناخ تخلق فرص عمل أكثر من الاستثمارات غير المستدامة، حتى على المدى القريب (الاتحاد الدولي لنقابات العمال بدون تاريخ). ومع ذلك، تعرف المنطقة مقاومة شديدة للمطالبة بالابتعاد عن النماذج الاقتصادية التي أكل عليها الدهر وشرب.

9. آثار تغير المناخ على الحقوق الثقافية

تشتمل البيئة على الموائم التقليدية والتراث، الذان يتعرضان لخطر التلاشي بفعل آثار التغير المناخي والتدهور البيئي. وبدأت الواحات التي تقع في المناطق الصحراوية الممتدة من المغرب إلى غاية ليبيا في الاختفاء. وترى مدرسة بيل للبيئة (أي بريس 2016)، في تقرير لها، أن "تراجع نسبة الواحات له عدة أسباب، بما فيها الاستغلال المفرط للمياه الجوفية والإهمال إذ أن السكان يشعرون بجاذبية الهجرة إلى المناطق الحضرية. ولكن أبرز الأسباب هي التحولات الإقليمية في المناخ، مع ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار".

ودقّ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ناقوس الخطر بأن منظومة واحات قابس، وهي كنز زراعي عمره مئة عام، أصبحت الآن مهددة بالاندثار. والأمر نفسه ينطبق على واحات توزر التي يبلغ عمرها 4000 عامًا. ويسبب تغير المناخ اضراً على مكونات الثقافات المحلية مثل التمور والزيتون. ويَجبر تآكل السواحل في جميع أنحاء المنطقة وعمليات الاستغلال المفرط وانخفاض منسوب مياه الأنهار في بلدان القصب السكان على مغادرة هذه الأراضي. وباختفاء هذه الواحات والأنهار تختفي معهم ثقافات وتقاليد ثرية عمرت لألف سنة.

ومع أن الحكومات في المنطقة تقرُّ بالآثار التي تنجر عن تغير المناخ، إلا أن قلة من يسلطون الضوء على آثار تدهور البيئة. وتبرز بعض البلدان، على غرار الأردن وتونس، في أسهاماتها المحددة وطنياً، الآثار الناجمة عن "تغير المناخ على أضعف الفئات في المجتمع، بما فيها الفقراء والنساء والأطفال وذوي الإعاقة واللاجئين والعاطلين عن العمل"، وتخطط لإشراك المجتمعات المحلية في وضع خطط التكيف المحلي وتصميمها، وذلك من خلال تحسين عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والحماية الاجتماعية ودعم المشاريع لفائدة المجتمعات المحلية المعرضة للظواهر المناخية المتطرفة.

10. مبادرات المجتمع المدني بشأن الحقوق البيئية

لم يطلق المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مبادرات فيما يخص تغير المناخ بالزخم ذاته الذي شهدته أوروبا ومناطق أخرى في العالم. فالمجتمع المدني ما يزال يعيش في مخاض التحول الديمقراطي ويكافح للتغلب على الصعوبات الاقتصادية، وحتى في وقت ليس بالبعيد لم تكن قضايا البيئة والمناخ لتحظى بالكثير من الاهتمام. ومن المهم الإشارة إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به الصحافة الاستقصائية في التقرير عن التطورات المتعلقة بتغير المناخ وتدهور البيئة. ومن بين المنافذ الإعلامية التي تنشر هذه القصص نجد "انكفاضة" في تونس و"مدى مصر" في مصر و"درج" في لبنان و"أريج"، وهو مؤسسة صحفية رائدة مقرها في الأردن. وتعمل هذه المنافذ الإعلامية على تعزيز مبدأ الصحافة الاستقصائية في كافة أنحاء العالم العربي.

كما يقوم المواطنون العاديون هم الآخرين بالتقاط مقاطع فيديو ونشر صور على منصات التواصل الاجتماعي من أجل اطلاع العالم على المحنة التي تعيشها مجتمعاتهم. ومع أن كل ما ينشر ما يزال لا يكفي، إلا أن المخاوف المتعلقة بالبيئة والعمل في مجال تغير المناخ أصبحتا يكتسبان زخمًا كبيرًا ودخلاً في صلب النقاش العام الدائر. وللمجتمع المدني دور كبير في هذا التغيير.

ولم تسجّل بعد الحركات النسوية والمنظمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حضورًا لافتًا في جدول الأعمال المتعلق بتغير المناخ، وهو موضوع لا يحظى بما يكفي من مناقشات ولا تفر الحكومات بأهميته. وبناء على ذلك، يمكننا القول إن هناك اهتمام متزايد بالتقاطع الموجود بين العدالة المناخية وعدالة النوع الاجتماعي (كفيينا تيل كفيينا 2022). ومرد ذلك إلى: أ) الشعور بالخطر الذي يتهدد الإنسان من جراء التعرض لآثار تغير المناخ، والتي تفاقمت بفعل ظهور جائحة كوفيد وما رافقها من نقاشات حول مرحلة ما بعد كوفيد-19 من خلال التركيز على مسألة العدالة المناخية؛ وب) تصاعد مد الحركات النسوية البيئية عبر العالم والفرصة التي أتاحتها اجتماع لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، المنعقد في شباط/مارس 2022، والذي أولى اهتمامًا لمسألة الترابط الموجود بين تغير المناخ والمساواة بين الجنيس (لجنة الأمم المتحدة المعنية بشؤون المرأة 2022).

وشهدت منطقة قابس التونسية، التي أضر استخراج الفوسفات بنظمها البيئية والمجتمعات القاطنة فيها (الجزيرة 2013)، تكثيف عمليات إنتاج الفوسفات منذ اندلاع الثورة، مما أدى إلى تدهور ظروف السلامة واستئناف المواطنين للاحتجاجات. وأطلقت حركة "أوقفوا التلوث"، التي أنشئت عام 2018، حملة تحت شعار "أوقفوا التلوث، أريد أن أعيش" طالبت فيها الحكومة التونسية بتفكيك المجمع الكيميائي التونسي ومجمعات أخرى خاصة باستخراج الفوسفات في المنطقة (أزوني 2022). ونظّمت الحركة مخيمًا للتحسيس بمخاطر تغير المناخ في واحة قابس في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أي قبل أيام من انعقاد الدورة الـ 27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية المناخ. وقد حضر الحدث 400 ناشط في مجال البيئة من تونس ومن سائر بقاع العالم لرفع الوعي بخطورة التلوث على وجود الواحات في المنطقة.

وتطالب حركة الشبيبة من أجل المناخ بتونس، وهي مجموعة أخرى أنشئت عام 2019، بضرورة إنفاذ اللوائح الخاصة بالبيئة وحماية المجتمعات المستضعفة من خلال إطلاق حملات رقمية وحشد التعبئة على الأرض (التحالف العالمي لمشاركة المواطنين 2022). وتعكف مجموعات شبابية أخرى على التوعية بأهمية حماية البيئة والواحات والمناطق الساحلية وضمان استدامة قطاع الزراعة.

وخرج الآلاف من السكان المحليين وأعضاء حركة العاطلين عن العمل إلى الشوارع عام 2014 في مدينة عين صالح، وهي إحدى مناطق الجنوب الجزائري، للمطالبة بوقف عمليات التكسير الهيدروليكي وضرورة تنظيف الأماكن التي تضررت بفعل التلوث. وما فتئت الحركة حتى توسعت لتشمل بقية المناطق في البلاد، إلا أن الحكومة جابهتها بعمليات انتقام شديدة في حق المحتجين، حيث اعتقلت العشرات في 2015 وحكمت على 16 شخصًا، بمن فيهم مدافعين بارزين عن الحقوق البيئية، بالسجن لمدة تصل إلى عامين على خلفية مشاركتهم في الاحتجاجات والتعبير عن آرائهم على شبكات التواصل الاجتماعي (منظمة العفو الدولية 2021). ورفعت حركة الحراك، التي لم تعد اليوم بذلك الزخم، مطالب المحتجين في 2009 و2020. ومع أن الحكومة تسيطر بأيدي من حديد على زمام الأمور في المجتمع المدني، إلا أن هناك مجموعات صغيرة ومغمورة، بما في ذلك التعاونيات النسائية، تنشط على الصعيد المحلي من أجل

الحفاظ على التنوع البيولوجي والزراعة المحلية والموائل والحياة البحرية والوحدات.

وتكاد تنعدم الاحتجاجات التي ينظمها العمال في قطاع إنتاج الفوسفات في المغرب، وإن حدثت فهي للمطالبة بتوفير وظائف الشغل. وتواصل الحكومة فرض رقابة صارمة على هذه القضية ولا تمنع نشر أية معلومات تتعلق بتكاليف استخراج الفوسفات وآثاره على العمال والسكان المحليين والنظم البيئية. وتعكف العديد من المجموعات المغفورة، خاصة الشبانية منها، على تنظيم أنشطة وتنفيذ مشاريع تهدف إلى التوعية بضرورة حماية البيئة، ويشمل ذلك المحافظة على الواحات والمناطق الساحلية. ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان إطلاق "نحن رجال منخرطون من أجل التغيير" في يوليو 2022، وهو تحالف يعمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمناخية والمساواة بين الجنسين في المغرب (الحيطي 2022).

ولاحظت منظمة هيومن رايتس ووتش، في تقرير نشرته في أيلول/سبتمبر 2022، أن الحكومة المصرية فرضت "عوائق تعسفية على التمويل والأبحاث والتسجيل أضعفت الجماعات البيئية المحلية". وساهمت القيود التي ما فتئت السلطات تفرضها والقمع في ردة النشاط في مجال البيئة، الأمر الذي دفعهم إما إلى التزام الصمت أو مغادرة البلد والاستقرار في المنفى (هيومن رايتس ووتش 2022). وشمل ذلك تكثيف حملات القمع في حق أفراد حركة "مصريون ضد الفحم"، التي أنشئت في 2012 قبل ان تختفي مباشرة بعد مجيء عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم في 2014. ولم تحظ الأصوات المصرية المنادية بحماية البيئة بالترحيب أثناء أشغال الدورة الـ 27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي احتضنتها مصر في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (الخاني 2022).

وعرفت لبنان ميلاد فرع محلي لحركة "تمرد ضد الانقراض"، والذي يرفع المطالب الرئيسية الثلاث التي تدعو إليها الحركة: من قبيل حمل الحكومات على اظهار الحقائق حول وضع البيئة واتخاذ تدابير للتقليل من انبعاثات الغاز واستشارة المواطنين فيما تنوي الاقدام عليه من خطط في هذا الشأن (براتي 2019). وتضطلع المرأة اللبنانية بدور أساسي في التشجيع على التحول نحو الاقتصاد الأخضر (مكتب الأمم المتحدة في لبنان 2022).

وتمّ غموض يلف الآثار الناجمة عن صناعة الفوسفات في الأردن. وكان عمال شركة مناجم الفوسفات الأردنية قد كشفوا مؤخراً عن تعرض حقوقهم في أماكن العمل للانتهاك وجرمانهم من الحماية الاجتماعية والصحية (مركز الأبحاث في مجال الأعمال وحقوق الإنسان 2020). ونظم عمال متقاعدون وقفة احتجاجية أمام مقر الشركة في عمان في شهر أيلول/سبتمبر لمطالبة الشركة بتحمل مسؤوليتها في مواصلة تغطية تأمينهم الصحي (الأردن 24، 2022). ويعتبر الشباب الفئة الأكثر تحملاً للعمل في مجال المناخ في الأردن (مكتب اليونيسيف في الأردن 2020). وتأسست جمعية الجيل الأخضر⁵ في 2014 بهدف التحسيس بقضايا البيئة بين أوساط الشباب. وقد نجحت الجمعية في تنظيم عدة مسيرات من أجل المناخ في جميع أنحاء البلاد منذ 2016. وتشرف منظمة اليونيسيف على برامج تروم تعزيز مشاركة الفئات الشبابية في جهود التصدي للتغيرات المناخية.

الأدوات الرئيسية في سياق التحول نحو الاقتصاد الأخضر

تحت كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس البلدان التي تحوز على قدر أكبر من الموارد العالية على تقديم المساعدة إلى البلدان ذات الموارد القليلة، والتي تعد أكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي من غيرها. ثم إن الأساس المنطقي الذي تنطلق منه البلدان المتقدمة في مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها المناخية والتزاماتها يكمن في مبدأ "المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها". ولمّا كانت البلدان المتقدمة تتحمل المسؤولية التاريخية وراء ما يحدث من تغيرات مناخية وتتوفر على معدات، لا يملكها غيرها، تمكنها من منع التلوث والتكيف مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ، فهي مجبرة على تقديم موارد مالية لفائدة البلدان التي تقاسي الأمرين جراء أزمة لا تساهم فيها إلا بالقليل.

وعليه، فإن الصكوك متعددة الأطراف تكتسي أهمية كبيرة في مساعدة البلدان النامية في عملية التحول نحو الطاقة الخضراء. ويوجّه التمويل عن طريق أدوات متعددة الأطراف (من داخل ومن خارج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) وأخرى ثنائية وعدد متزايد من الصناديق الوطنية لتغير المناخ.

ومن الممكن صرف التمويل الخاص بعملية التحول نحو مستقبل أخضر في شكل منح أو سندات خضراء أو تمويل مختلط عن طريق شركاء التنمية الدوليين والإقليميين والصناديق ومستثمرين في أنواع متعددة من الأساليب المالية (انظر الملحق الثاني). وسيستعرض القسم التالي بعض أنجع السبل الواعدة لتمويل التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ويشمل ذلك تخصيص أموال لدعم تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره والاهتمام الذي انكب مؤخراً على آليات تعويض الخسائر والأضرار والأدوات الأساسية التي يروج لها الإتحاد الأوروبي.

1. التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره

تشجع المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو البلدان المتقدمة الأطراف على حشد التمويل للتصدي للآثار الناجمة عن تغير المناخ عن طريق قنوات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. ويجدد اتفاق باريس التأكيد على مبدأ تقديم المساعدة العالية في مادته رقم 9 التي تحت "البلدان المتقدمة الأطراف على تقديم موارد مالية لمساعدة البلدان النامية الأطراف في كل من

التخفيف والتكيف“ (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ 2001). وتشير جهود تخفيف الآثار الناجمة عن تغير المناخ إلى جميع الإجراءات المتخذة من أجل تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، من خلال التقليل من الانبعاثات وتحسين المصارف والخزانات (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ 2001). ويشير التكيف، من جهة أخرى، إلى جميع التعديلات التي تمس نُظْمنا الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية لتخفيف الأضرار المحتملة أو الاستفادة من الفرص التي يوفرها تغير المناخ (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ 2001).

وبالحديث عن التعهدات التي قطعتها البلدان المتقدمة في تمويل الجهود الدولية للتصدي لتأثيرات تغير المناخ، وجب الإشارة إلى أن هذه البلدان كانت قد التزمت في الدورة أُل 15 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب15-)، التي انعقدت في كوبنهاغن عام 2009، بتحقيق الهدف الجماعي في حشد تمويل يبلغ 100 مليار دولار سنوياً بحلول العام 2020 لدعم العمل المتعلق بالمناخ في الدول النامية⁶. وجددت الدورة أُل 21 لمؤتمر الأطراف (كوب21-)، المنعقد في باريس عام 2015، التأكيد على الهدف ذاته والتعهد من جديد بتحقيقه بحلول عام 2025. كما اتفق قادة الحكومات المجتمعين في الدورة أُل 26 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب26-)، المنعقدة منذ عامين، على تعبئة 450 مليون دولار أمريكي لتمويل مبادرات تقودها أطراف محلية للتكيف مع آثار التغيرات المناخية في البلدان النامية، ومضاعفة التدفقات المالية التي رُصدت عام 2019 لتمويل العمل المتعلق بتغير المناخ في أفق 2025⁷. غير أن حشد التمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ لمساعدة البلدان الضعيفة والمجتمعات المعرضة للخطر على التكيف مع حالة الطوارئ المناخية لم يرقى إلى مستوى الوعود التي قطعتها البلدان المتقدمة. وأشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2022)، في تقرير نشره مؤخراً، إلى انخفاض تدفقات تمويل عملية التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره لتصل إلى 17 مليار دولار أمريكي، أي أقل من 100 مليار دولار أمريكي التي تعهّدت البلدان المتقدمة بتقديمها للبلدان النامية كل ستة. وفي الوقت الحالي، ينبغي على البلدان المتقدمة الشروع في زيادة كبيرة لم يسبق لها مثيل في التمويل لتحقيق الهدف المتمثل في مضاعفة التدفقات المالية التي تعهّدت بتحقيقها بحلول عام 2025 في قمة كوب26- عام 2019 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2022).

وثمة حاجة لإجراء بحث معمق على الصعيد الإقليمي بغية تحديد حصة التمويل متعدد الأطراف والثنائي لاستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويقدم هذا الفصل من التقرير لمحة في هذا الصدد.

وثمة عشرات الصناديق التي تدعم عملية التحول نحو مستقبل خالٍ من الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ يدعم البعض عملية التخفيف من آثار تغير المناخ والبعض عملية التكيف معه والبعض الآخر يدعم الاثنين معاً. وتشمل هذه الصناديق كل من صندوق المناخ الأخضر ومبادرة الطاقة الشمسية المركزة التابعة لصناديق الاستثمار في المناخ، التي تدعم عملية التحول نحو الطاقة الخضراء وتحقيق التكامل في مجال الطاقة في منطقة المتوسط، وصندوق دعم أقل البلدان نمواً الذي يوفر التمويل لدعم قدرة 46 بلداً من أقل البلدان نمواً في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية على مجابهة آثار تغير المناخ. وأطلقت 12 حكومة تعهدات بتقديم 413 مليون دولار أمريكي لفائدة أقل البلدان نمواً خلال أشغال الدورة أُل 26 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مرفق البيئة العالمية 2021).

وقدم صندوق التكنولوجيا النظيفة (CTF) التابع لصناديق الاستثمارات المناخية (930 CIF) مليون دولار أمريكي لفائدة كل من المغرب ومصر وتونس والأردن وليبيا في شكل تمويل بشروط ميسرة من أجل النهوض بقطاع الطاقة الشمسية في هذه البلدان وتعزيز قدرتها في مجال الطاقة المتجددة، وخصّصت 600 مليون دولار أمريكي منها لدعم أهداف الطاقة المتجددة في المغرب لوحدها. ويذهب جزء من هذا التمويل لدعم محطة نور للطاقة الشمسية المركزة الذي يعد أكبر مركبٍ لإنتاج الطاقة الشمسية من نوعه في العالم. وتبلغ القدرة الإنتاجية لمحطة نور للطاقة الشمسية المركزة 510 ميغاواط، وهي بذلك توفر طاقة نظيفة لما يقرب من مليوني مغربي (صناديق الاستثمارات المناخية 2022).

ووافق البنك الدولي في حزيران/يونيو 2022 على برنامج استثماري بقيمة 500 مليون دولار لدعم عملية التعافي من جائحة كوفيد-19، وتشجيع الأردن في عملية التحول نحو اقتصاد خالٍ من الكربون. وتنتظر

الأردن استلام 250 مليون دولار أمريكي إضافية من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (أي أي بي).

وتعتبر هذه بعض الأمثلة على المساعدات متعددة الأطراف التي تتلقاها بلدان المنطقة. ويعود الفضل في تحسين الاستخدام الرشيد للموارد والحد من البطالة والفقر إلى هكذا تمويل. وتصل المساعدات متعددة الأطراف المخصصة لدعم المجموعات المتضررة من آثار تغير المناخ عن طريق البنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة المخصصة لدعم البيئة والموائل والتنوع البيولوجي والزراعة المستدامة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، والهجرة (المنظمة الدولية للهجرة)، والأمن الغذائي (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)، والنساء والأطفال (اليونيسيف)، وفرص عمل مستدامة (منظمة العمل الدولية)، وغيرها.

ومع أن المساعدات متعددة الأطراف والثنائية تساعد الدول على تحقيق التحول نحو اقتصاد أخضر، غير أن البلدان النامية عليها، من جانبها، الاستثمار في عمليات التحول الخاصة بها. وتختلف طموحات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في المنطقة من بلد إلى آخر، ويختلف معها حجم التمويل المتوقع من المانحين الدوليين. فقد وضعت العديد من الدول تقديرات لها يمكن أن تكلفها خططها الوطنية الخاصة بالتخفيف من عواقب تغير المناخ والتكيف معه، من خلال تحديد ما تستطيع تغطيته وما تحتاجه من المانحين الدوليين.

وحصلت مصر عام 2021 على 10.27 مليار دولار أمريكي في شكل مساعدات من أجل تنفيذ ما يعنيهها من أهداف التنمية المستدامة. وتسعى البلاد، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى الحصول على ما لا يقل عن 246 مليار دولار أمريكي في شكل مساعدات دولية للوفاء بتعهداتها بخفض حوالي 15 بالمائة⁸ مما تنتج من انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030. وفيما يخص المجهودات الوطنية في هذا الصدد، أصبحت مصر عام 2020 أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يشرع في عملية جمع التمويل للتحول نحو مستقبل أخضر من خلال إصدار السندات الخضراء، إذ نجحت مصر في بيع سندات خضراء بقيمة 750 مليون دولار أمريكي في مدة خمس سنوات. وأعلنت البلاد في العام الماضي عن خططها في زيادة عدد السندات الخضراء وتكرار إصدارها (رويترز 2021)، ناهيك عن تحويل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى مركز عالمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا. ووقعت الحكومة المصرية عقودًا بقيمة مليار دولار في الفترة التي سبقت انعقاد الدورة الـ 27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ (كوب27)، فيما تخطط لإبرام صفقات بقيمة حوالي 25 مليار دولار أمريكي في مجال الطاقة الخضراء خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ.

2. الخسائر والأضرار

تعد مسألة الخسائر والأضرار مسألة مهمة بالنسبة لتلك البلدان، لاسيما بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تساهم مساهمة منخفضة في نسب انبعاثات غاز الدفيئة في العالم والتي تدفع غالبًا ثمن الأضرار الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري. ومع أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا تحدد مفهومًا متفقًا عليه للخسائر والأضرار، إلا أن التعبير يستعمل عادةً للإشارة إلى الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ، التي تحدث بصرف النظر عن، أو في غياب، إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه (لياو وآخرون 2022). ويشير مصطلح "الأضرار" إلى البضائع، مثل البنى التحتية الحيوية في كثير من الأحيان، التي تعطل تدفقها بسبب الكوارث المناخية والتي يمكن إصلاحها، بينما تشير "الخسائر" إلى ما ضاع تمامًا إلى الأبد، مثل الأرواح البشرية والتنوع البيولوجي. ويستخدم مصطلحي الخسائر والأضرار في سياق المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ للإشارة إلى مطالبة البلدان التي ساهمت في القدر الأكبر من آثار تغير المناخ واستفادت منها بتقديم تعويضات عن الآثار المدمرة التي خلقتها تغير المناخ لتلك البلدان التي تقاسي من عواقبه الوخيمة. ويعتبر تمويل الخسائر الناجمة عن تغير المناخ والأضرار أمر متأصل في الماضي، خاصة وأنه ينظر إليهما على أنهما شكل من أشكال جبر الأضرار التي نجمت عن أزمة التغير المناخي. وهنا يكمن الاختلاف الأساسي في الموارد المخصصة لمساعدة الدول على تنفيذ التدابير المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، التي تتسم بطابعها الذي يساعد على استشراف المستقبل، إذ تهدف إلى تمويل الجهود المستقبلية الرامية لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة وبناء قدرة البلدان على الصمود في وجه ظاهرة الاحتباس الحراري.

واحتلت مسألة تمويل الخسائر والاضرار الناجمة عن تغير المناخ مكاناً محورياً في المناقشات التي تدور حول موضوع العدالة المناخية، نظراً إلى أنه يقتضي بتحميل أكثر البلدان تسبباً في التلوث الناتج عن الوقود الأحفوري مسؤولية المعاناة التي خلقتها ظاهرة الاحتباس الحراري ومعالجة الفوارق التي طفت للسطح بفعل أزمة المناخ. وهو ما يفسر استحالة التوصل إلى اجماع حول هذه المسألة حتى وقت ليس بالبعيد. وانتاب الدول الصناعية التردد في الالتزام بأي إجراء من شأنه أن يشير إلى مسؤوليتها القانونية أو المالية في التصدي للآثار التي قد تنجر عن تغير المناخ، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إطلاق سلسلة من الدعاوى القضائية ويفرض عليها ابداء التزامات مستقبلية لا يمكن التنبؤ بعواقبها (كامينشي 2022). وهذا ما دفعها تاريخياً لتفضيل فكرة تمويل إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، التي تثير القليل من الجدل وتخضع للاعتبارات السياسية.

وتحقق تقدم طفيف في سبيل انشاء آلية مالية للتعويض عن الخسائر الناجمة عن تغير المناخ والأضرار، قبل ان تحتضن مصر الدورة الـ 27 لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (كوب27-) عام 2022. وظهرت القضية لأول مرة في مفاوضات المناخ لعام 1991، حين اقترحت فانواتو، وهي دولة جزيرة صغيرة تقع في المحيط الهادئ، فكرة انشاء آلية تأمين دولية للتأكد من حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعويضات عن تأثير ارتفاع منسوب مياه البحر. وعادت القضية من جديد إلى دائرة الأحداث في عام 2013 إبّان انشاء آلية وارسو الدولية⁹ بهدف تعزيز مبدأ تبادل المعارف حول إدارة ملف الخسائر الناجمة عن تغير المناخ والأضرار وضمان تبادل المعلومات في هذا الشأن، وتقوية أسس الحوار والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة، وتحسين مستوى الدعم المتبادل فيما بين الدول. وشكّل احجام الدول عن معالجة مسألة الخسائر الناجمة عن تغير المناخ والأضرار احدى الأسباب الرئيسية التي أدت لصياغة مسودة اتفاق باريس بعد ذلك بعامين. وتقرّ المادة 8 من اتفاق باريس حول المناخ بأهمية "تجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ وتقليلها والتصدي لها". وبمجرد اعتماد البلدان الأطراف للنص النهائي لاتفاقية باريس، بدى واضحاً مما لا يدع أي مجال للشك بأن المادة 8 لا تمثل بأي حال من الأحوال أساس قانوني يمكن الاحتجاج به لتحميل بلد ما أي نوع من أنواع المسؤولية عن الخسائر الناجمة عن تغير المناخ أو فرض عليه قطع التزام بتقديم تعويضات في هذا الصدد¹⁰. وانشئت شبكة سانتياغو¹¹ وحوار غلاسكو¹² في عامي 2019 و2021 على التوالي بهدف تعزيز مبدأ الحوار بين الأطراف وتزويدهم بالمساعدة التقنية اللازمة.

وانتظرنا حتى العام الماضي لنرى خطوات ملموسة في سبيل انشاء آلية مالية للتعويض عن الخسائر الناجمة عن تغير المناخ والاضرار، بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب27-). فقد تم ادراج مسألة الخسائر والأضرار لأول مرة في جدول أعمال الحدث، الذي شهد الاتفاق على كيفية قياس الخسائر والأضرار مالياً والسبل الكفيلة بإنشاء آلية لتقديم التعويضات باعتبارها أحد الأهداف التي أراد القادة تحقيقها من وراء المفاوضات. وتبنّت كوب27- إنشاء صندوق التعويضات في قرار تاريخي نُشر في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بعد نقاش حامي الوطيس استمر لأيام حول هذه القضية. ومن المنتظر أن تستغرق التفاصيل المرتبطة بكيفية عمل الصندوق وقتاً قبل الكشف عنها، ومن المرجح أن تدخل في صميم جدول أعمال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ للعام المقبل. وعموماً، لم تتعهد الدول الأطراف إلى حد الساعة بتقديم الكثير من الأموال لتعويض الخسائر الناجمة عن تغير المناخ¹³ والأضرار. والتزمت خمس دول فقط، وهي النمسا وبلجيكا والدنمارك وألمانيا واسكتلندا، بدفع تعويضات مالية عن الخسائر والأضرار. غير أن تعهداتهم مجتمعة لا تصل إلى 250 مليون دولار أمريكي (ابنيت 2022). وأخيراً، فقد أثار مؤتمر الأطراف الـ 27 (كوب27-) مخاوف قوية من أن الفشل في إحراز تقدم في خفض الانبعاثات والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري من شأنها تقويض الصندوق مستقبلاً.

3. الأدوات الأوروبية

رصد الإتحاد الأوروبي ميزانية تبلغ أكثر من تريليوني يورو للفترة الممتدة بين عامي 2021 و2027 وتغطية تكاليف انشاء أداة للتعافي تحت مسمى "الجيل القادم للاتحاد الأوروبي". وتهدف هذه الميزانية، التي لم يسبق وأن رصدها الإتحاد، إلى ترميم الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن وباء فيروس كورونا ومساعدة أوروبا على التحول نحو مستقبل أخضر خال من الكربون. وستخصص نسبة 30 بالمئة من إجمالي أموال هذا الصندوق للإنفاق على جهود مكافحة التغيرات المناخية. وسيقدم صندوق الانتقال

العادل الذي تبلغ قيمته 40 مليار يورو البلدان الأوروبية التي تعتمد على الوقود الأحفوري ومساعدتها على تنويع اقتصاداتها وتسهيل تحولها نحو الاقتصاد الأخضر. وسيوجه ثلث الاستثمارات البالغة بـ 1.8 مليار يورو المخصصة لخطة التعافي المسماة "الجيل القادم للاتحاد الأوروبي" وموازنة الاتحاد الأوروبي الممتدة لسبع سنوات لتمويل الصفقة الأوروبية الخضراء. وتبنى الإتحاد الأوروبي هذه الصفقة في 2020 عقب اعلان تاريخي صدر عن البرلمان الأوروبي عام 2019 يقضي باعتبار تغير المناخ حالة طوارئ. ويلتزم الإتحاد الأوروبي، بموجب الصفقة الخضراء التي اعتمدها، بخفض انبعاثات غاز الدفيئة الخاصة به بنسبة 55 بالمئة بحلول عام 2030 حتى تصل لنفس مستويات عام 1990، وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. وتعهّد بعد ذلك بنك الاستثمار الأوروبي بمنع أي تمويل لفائدة مشاريع الوقود الأحفوري اعتباراً من نهاية عام 2021.

وتدعم "الأداة الأوروبية للجوار والتنمية والتعاون الدولي"¹⁴ - أوروبا في العالم، التي رُصدت لها ميزانية إجمالية قدرها 79.5 مليار يورو للفترة 2021-2027، العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي وتجعل من الاتحاد الأوروبي أكبر مانح عام لقطاع التنمية. وتشير التقارير إلى أن الأهداف المناخية تحظى بحوالي 45 بالمئة من إجمالي الأموال. ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر مانح عام للعمل المتعلق بالمناخ في العالم النامي، حتى وإن وجدت فجوات كبيرة بين موازاته الداخلية والخارجية. وكان الاتحاد الأوروبي قد منح 23.2 تريليون يورو لفائدة البلدان النامية عام 2019 لمساعدتها على التصدي لآثار تغير المناخ وتعهّد بتقديم 4 ملايين يورو إضافية أثناء الدورة الـ 26 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 26). وتبنّت المفوضية الأوروبية في كانون الأول/ديسمبر 2021 برنامجين رئيسيين للفترة ما بين عامي 2021 و2027، تبلغ قيمة كل منهما 1.5 مليار يورو، من شأنهما دعم جهود الدعوة باتجاه تحقيق العدالة المناخية.

وسيدعم برنامج أوروبا العالمية لمنظمات المجتمع المدني¹⁵ منظمات المجتمع المدني التي تنشط خارج حدود الاتحاد الأوروبي. وسيوجه معظم التمويل، الذي تبلغ قيمته 1.33 تريليون يورو، إلى تعزيز بناء مجتمع مدني شامل وتشاركي وممكن ومستقل وخلق فضاءات ديمقراطية في البلدان الشريكة للاتحاد، ناهيك عن فتح حوار شامل ومفتوح مع منظمات المجتمع المدني وفيما بين بعضها البعض. وتشمل هذه الإجراءات الاستراتيجيات الخاصة بكل بلد ("خرائط الطريق المشتركة للعمل مع منظمات المجتمع المدني") واتفاقيات الشراكة الإطارية المالية والتعاون مع المؤسسات وتعزيز منتدى السياسات من أجل التنمية. وسيتم إطلاق مبادرة عالمية جديدة لمراقبة مدى تنفيذ التوصيات المتعلقة بالبيئة التي تنشط فيها منظمات المجتمع المدني.

ويزيد برنامج أوروبا العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية¹⁶ من دعم الاتحاد الأوروبي في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وسيادة القانون وعمل منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان عبر العالم وحمايتهم. وسيعمل البرنامج على تعزيز مبدأ الشمولية في حقوق الإنسان وتقوية سلطة القانون ومبدأ المحاسبة على ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات، وكذا الدفاع عن ممارسة الحريات الأساسية، بما فيها حرية التعبير، ممارسة تامة وفعالة ودعم الصحافة المستقلة ووسائل الإعلام.

كما يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات عاجلة للأزمات الإنسانية الناتجة عن تغير المناخ. فقد أعلن الإتحاد، في وقت سابق من عام 2022، عن حزمة تمويل بلغت 18 مليون يورو موجهة لدعم المنظمات الإنسانية في الجزائر ومصر وليبيا ومساعدة الفئات الضعيفة التي تعاني من ويلات النزاع وحالة عدم الاستقرار وشبح النزوح¹⁷.

أهم القضايا وسبل الدعوة لمعالجة حقوق الإنسان المتأثرة أصلاً في المنطقة

لقد بدأنا بالفعل نلمس ظهور الآثار الضارة لظاهرة تغير المناخ وتدهور البيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويبدو أن الأضرار آخذة في التصاعد على مدى السنوات المقبلة. ولا تكفي الوعود التي قطعتها الدول الأطراف طواعية خلال الدورة الـ 26 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ (كوب26-) في تحقيق الأهداف الرئيسية المنشودة في اتفاق باريس. وبناءً على هذه المعطيات، فقد حذر برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أن الكوكب يسير في طريقه إلى أن يشهد ارتفاع درجات الحرارة قد تصل إلى 2.5 درجة مئوية. وهو سيُطال بدوره جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والرجال، وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية، والعمال والباحثين عن العمل، والمهاجرين، والفقراء، والمرضى، والأصحاء، والأغنياء. إلا أن الفئات الضعيفة ستتأثر أكثر من غيرها من الفئات الأخرى.

وتشكّل الآثار التي قد تنجر عن تغير المناخ وتدهور البيئة خطراً، إلا أنه يمكن التنبؤ بها. وقد تصبح أجزاء كبيرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مناطق غير صالحة للحياة في العقود المقبلة، إذا لم تتخذ الحكومات إجراءات حازمة للتصدي لظاهرة تغير المناخ (باول 2017 وفوهرا 2021). وينبغي على الحكومات التي تقدر قيمة الاستقرار أن تتحرك بسرعة باتجاه إيلاء أولوية إلى العمل المتعلق بتغير المناخ والانتقال العادل نحو مستقبل أخضر. ويكتسي تسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر ودعم السكان، لا سيما النساء والعمال والفئات المستضعفة، أهمية بالغة في التقليل من مخاطر تغير المناخ والتكيف مع الآثار التي قد تنجر عنه.

وكان المجتمع المدني صاحب الفضل في اعتماد الإتحاد الأوروبي لمزيد من الخطط الطموحة الرامية لتسريع وتيرة الانتقال نحو مستقبل خالٍ من الكربون. ولمّا كان المجتمع المدني يمثّل رأس الحربة في النضال من أجل تحقيق التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنه لا بد من تمكينه ليصبح قادراً على المطالبة بتحقيق تحول عادل نحو الطاقة الخضراء وتحقيق العدالة في مجالي المناخ والبيئة، في واحدة من أكثر المناطق ضعفاً وتأثراً بتغير المناخ والتدهور البيئي.

1. مفاهيم أساسية: العدالة المناخية والعدالة البيئية وسيادة القانون والتحول العادل

من المهم بمكان، في هذا السياق، تفحص نطاق مفاهيم العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية وسيادة القانون والتحول العادل وكيف بمقدور المجتمع المدني أن يستفيد من الإمكانيات التي توفرها.

وتقضي العدالة المناخية بضرورة تحقيق مبدأ العدالة في تقاسم المسؤوليات فيما يخص التصدي لظاهرة تغير المناخ. ويتعلق الأمر بالأسباب الكامنة وراء تغير المناخ والآثار الناجمة عنه والمسؤوليات التاريخية للدول في هذا الصدد. ويستند أي اعتبار للعدالة المناخية إلى الاعتراف بأن تغير المناخ كظاهرة ليس محايداً، بل هو ظاهرة تنبع من المسؤوليات التاريخية غير المتكافئة وقد بدأ بالفعل يؤثر تأثيراً متبايناً على الشعوب والمجتمعات في جميع أنحاء المعمورة. ولهذا السبب فإن العدالة الاجتماعية لا تعكس مفاهيم المساواة وحقوق الإنسان فحسب، بل تتطرق لمفاهيم المسؤولية وجبر الأضرار. ويرتبط هذا المفهوم بمبدأ الإنصاف فيما بين الأجيال، في إشارة إلى التزاماتنا البيئية الحالية تجاه الأجيال القادمة. كما يشير مفهوم الإنصاف بين الأجيال إلى المظالم التي تبرز اليوم بين أشخاص ينتمون للجيل نفسه بفعل تغير المناخ.

وقد انعكست الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في العديد من المبادئ القانونية التي تعالج تغير المناخ، ونذكر هنا على سبيل المثال مبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، ووردت في أدوات قانونية مختلفة مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ واتفاق باريس للمناخ. وتتضمن المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ بنداً ينص على أن يعمل "الأطراف على حماية النظام المناخي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة". وتشير المادة 4 من الاتفاقية إلى مفهوم المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، على أنه اعتراف من "البلدان المتقدمة (البلدان الصناعية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية) بتحمل مسؤولية أكبر عن آثار انبعاثات غازات الدفيئة مقارنة بالدول النامية، وبالتالي ينبغي أن تأخذ جزءاً أكبر من عبء تقليل انبعاثاتها واتخاذ تدابير أخرى". ومع أن اتفاق باريس يشير إشارات محدودة إلى مبدأ العدالة المناخية، إلا أن الاتفاقية تقر بأن مسألة تغير المناخ تمثل إحدى القضايا التي تشغل بال الإنسانية جمعاء، وبالتالي ينبغي "للأطراف، عند اتخاذ الإجراءات للتصدي لتغير المناخ، أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان، والحق في الصحة، وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، والحق في التنمية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال". وتؤكد المادة 13 على "أهمية بعض مفهوم "العدالة المناخية" عند اتخاذ الإجراءات للتصدي لتغير المناخ".

ويشير مصطلح العدالة المناخية أن لجميع الناس الحق في التأثير على الخيارات المتعلقة بالبيئة التي يعيشون فيها. ويعتبر مفهوم العدالة المناخية مفهوماً أوسع مقارنة بالعدالة المناخية، إذ أنه يتناول التعرض غير العادل للمجتمعات الفقيرة والمهمشة للأضرار الناجمة عن استخراج الموارد والنفايات الخطرة والاستخدامات الأخرى للأرض (شلوسبيرغ 2007). ويتحقق مفهوم العدالة المناخية بمنح السكان الحق في استخدام الموارد التي توفرها بيئتهم (بغض النظر عن عرقهم أو نوع جنسهم أو جنسيتهم أو دخلهم المادي) والحق في أن يكونوا جزءاً مؤثراً في العملية التأسيسية للحياة الجماعية المرتبطة بذلك. وتقوم فكرة العدالة المناخية على الاعتراف بأن السكان حول العالم لا يتحملون وطأة التدهور البيئي بالتساوي على المستويين المحلي والعالمي. ولهذا السبب فقد حاول المدافعون عن فكرة العدالة البيئية إضفاء صبغة سياسية على النقاش الدائر حول مسألة البيئة من أجل تسليط الضوء على الفوارق السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي غالباً ما تفضي إلى وقوع حالات من الظلم الاجتماعي. وترى الحركة العالمية من أجل العدالة البيئية أن المجتمعات المحلية والسكان الأصليين والمدافعين عن البيئة يعارضون السياسات غير المتكافئة وديناميات السلطة فيما يتعلق بإدارة النفايات واستغلال الموارد الطبيعية وطريقة استغلال التربة كما رسّختها الموروث الاستعماري والمسؤوليات التاريخية عن تغير المناخ والإستراتيجيات الحالية للتخفيف من وطأة تغير المناخ وإدارة الكوارث الطبيعية وقضايا أخرى.

وتعد سيادة القانون في مجال البيئة مفهوم رئيسي آخر يساعد على حماية حقوق الإنسان والحقوق الدستورية والحق في الوصول إلى خدمات الصحة العامة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

(فولتون 2019). وهو بمثابة مفهوم قانوني إذ يدمج الاحتياجات البيئية مع العناصر الأساسية لسلطة القانون، التي تقضي بأن يخضع الأشخاص والمؤسسات والكيانات لقوانين تصدر علناً وتنفذ على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل. ورأى المصطلح النور في جلسة نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2004 بحضور الحكومات والمنظمات ذات الصلة بهدف تقوية التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي لمحاربة عدم الامتثال للقوانين البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2004). واعترفت البلدان الأطراف، في القرار الذي توجّه أشغال الجلسة، بتعاظم الوعي بأهمية سيادة القانون في مجال البيئة من أجل الحد من انتهاكات القانون البيئي وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وحري بنا، في هذا الصدد، الإشارة إلى القرار الذي اتخذته البرلمان الأوروبي في شباط/مارس 2023 بإدراج مفهوم إبادة البيئة الطبيعية في المفاوضات بشأن توجيه الجرائم البيئية (موقع يورو اكتف 2023).

ويسلط مفهوم التحول العادل، الذي صاغته حركة النقابات العمالية في ثمانينيات القرن الماضي، الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ ويطالب بضرورة حماية العمال في الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول و، شيئاً فشيئاً، تسريع وتيرة التحول نحو صناعات خضراء وخلق وظائف عمل صديقة للبيئة. ويقوم التحول العادل على اعتبار أن للجميع، بغض النظر عن العرق أو نوع الجنس أو الوضع الاجتماعي، الحق في أن يُعامل معاملة مُنصفة في غضون التحول نحو اقتصاد أخضر، الذي يعتبر أيضاً تحولاً اجتماعياً. وتشير فكرة التحول العادل إلى أن التحول يعني الكثير: فهو أولاً وقبل كل شيء يعتبر بمثابة تغيير. ويعني النقاش الدائر حول كيفية الانتقال من عصر الوقود الأحفوري الحالي إلى اتباع أنماط عيش أكثر استدامة اللجوء إلى خيارات ستؤثر لا محالة على الشعوب والمجتمعات تأثيراً غير متكافئ. وعليه، لا بد أن يجد التغيير أداناً صاغية بين أوساط المجتمع وأن يحدث بعد مفاوضات في إطار عمليات شاملة لا تقصي أحداً. وفي حقيقة الأمر، يساعد التحول العادل على التنبؤ بعناصر العدالة التوزيعية (فيما يخص التوزيع العادل للموارد مكانياً واجتماعياً)، والعدالة الإجرائية (فيما يخص المشاركة الهادفة وذات المغزى في عمليات صنع القرار)، والقدرات (فيما يخص ضمان قدرة الناس في السعي وراء سبل عيش آمنة وصحية ومأمونة).

وشكّل التحول العادل نقطة مهمة في المفاوضات متعددة الأطراف والاتفاقيات. وأكدت المادة 10 من اتفاق باريس على "ضرورات الانتقال العادل للقوى العاملة، وخلق العمل اللائق والوظائف الجيدة". ويقر ميثاق غلاسكو للمناخ "بالحاجة إلى الدعم من أجل تحول عادل"، وعلى الدول اعداد "استراتيجيات للحد من انبعاثات غاز الدفيئة على المدى الطويل (...). في سبيل تحقيق صافي صفر انبعاثات بحلول منتصف القرن". ويمكن اعتبار الإشارة إلى التحول العادل في الاتفاقيات الرئيسية التي خرجت بها كوب-26 انتصاراً كبيراً يحق للحركة العالمية للنقابات العمالية الافتخار به، وخطوة في سبيل تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع. ويتطلب ذلك الشروع في حواراً اجتماعي ثلاثي الأطراف يجمع الحكومة وأرباب العمل والنقابات العمالية على المستوى الوطني من أجل اعتماد خطط للانتقال العادل، والتي يُطمح أن تعتمد عليها جميع البلدان حول العالم بحلول عام 2030.

2. ب- أبرز الميادين التي يستوجب العمل عليها: تمكين المجتمع المدني ليكون بمقدوره المطالبة بالعدالة الاجتماعية والمناخية

تعترف كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ واتفاق باريس بالدور الذي يضطلع به المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في أدراك التحديات التي يفرضها تغير المناخ، وبلورة سياسات محلية شاملة ومُنصفة وخطط لمعالجة هذه القضايا. وتسعى المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ إلى دعوة الأطراف إلى "تشجيع وتيسير (...) (1) وضع وتنفيذ برامج للتعليم والتوعية العامة بشأن تغير المناخ وآثاره؛ (2) إتاحة إمكانية حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وآثاره؛ (3) مشاركة الجمهور في تناول تغير المناخ وآثاره وإعداد الاستجابات المناسبة؛ و (4) تدريب الموظفين العلميين والفنيين والإداريين". وفي حين تتناول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مسألة مشاركة الجمهور بنوع من العمومية، يشدّد اتفاق باريس تحديداً على أهمية "تعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً" (المادة 6.8)

وسيعكف الفصل التالي على دراسة الاتجاهات الإقليمية في مشاركة المجتمع المدني والأعمال المتعلقة بظاهرة تغير المناخ. وسيسمح ذلك بوضع الاستراتيجيات المشتركة وكذا العراقيل التي تقف حبر عثرة أمام تحقيق ذلك المسعى. كما ستخصص فقرة في آخر الفصل لتناول ظاهرة التفاضل الاستراتيجي في مجال تغير المناخ.

ومن المهم ألا يغيب عن الأذهان ضرورة أن توضع الاتجاهات الإقليمية التي ستحدّد في الفصل أدناه في سياق يتناسب دائماً مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بالسياق الوطني في كل بلد على حدة. ويعد تحديد السياق أمراً أساسياً لتجنب إضفاء طابع الجوهريّة على الأهداف المناخية والمشاكل وأعمال الدعوة واستراتيجيات العمل ونزع عنها طابع التجانس، بحكم أنها قد تختلف من بلد من بلدان المنطقة إلى آخر.

3. الأنشطة المتصلة بالمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الاستراتيجيات والعراقيل

اتّخذت الأنشطة المتصلة بالمناخ والبيئة أشكالاً مختلفة داخل المنطقة. وعمل المجتمع المدني جنباً إلى جنب مع السلطات الوطنية بطرق شتّى، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يوفرها كل سياق على حدة.

وفي أحيان كثيرة يفرض المدافعون عن العدالة المناخية والبيئية اللجوء إلى القيام بأنشطة محلية على نطاق ضيق وغير رسمي تهدف إلى تحقيق مطالب محددة تتعلق بفرص الوصول إلى الموارد الطبيعية والخدمات البيئية (سويرس 2017). وبرز المزيد من أشكال التعبئة التي اخذت طابع مؤسسي بسبب تصاعد مد المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون البيئة في الآونة الأخيرة، إذ تنامي عددها في المنطقة في العقد الأخير. ومع هذا، كثيراً ما واجهت الجمعيات الأهلية العديد من العراقيل، من قبيل انعدام إمكانية الحصول على المعلومات والاحتياجات إلى التمويل والقيود الحكومية وعمليات الحظر وغيرها، أثرت على تنفيذها لعملها بفعالية. وسنعالج هذا الموضوع في الفصل أدناه بمزيد من التفصيل.

وأخيراً، فقد شهدت المنطقة عدة أشكال من الاحتجاجات السياسية والاضرابات والحملات التي جابت الشوارع، محاكاةً لمبادرات عالمية على شاكله حملة "تظاهرات يوم الجمعة من أجل المستقبل" التي نشأت في أوروبا. وفي أغلب الأحيان تفقد حملات الانتفاضة الشعبية زخمها تدريجياً نتيجة العديد من العراقيل التي تواجهها مثل القمع الممارس من طرف أجهزة الشرطة والبيروقراطية المعقّدة والاعتداءات السياسية على حرية التجمع والتعبير (سويرس 2017). وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدلّ على أن المنصّات الرقمية، بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي، أصبحت المنبر الرئيسي أمام النشاط في مجال البيئة للتعبير عن آرائهم، فهي تُتيح فرصاً أفضل للتعبير عن الرأي دون أن يكون هناك أي تدخل من السلطات (سويرس 2017).

وحالت العراقيل المتعددة دون المضي قدماً في بناء فضاء مدني مخصص لمناقشة مسألة تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما أثر على قدرة منظمات المجتمع المدني في إثبات وجودها وانجاز مهامها والاضطلاع بالأنشطة المنوطة بها. وتسلط دراسة أعدها المركز الدولي للقانون غير الربحي في 2021 الضوء على الأعمال المتعلقة بالمناخ والبيئة في العراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس من خلال التركيز على التحديات المشتركة والعوائق التي تقف حبر عثرة في وجه المجتمع المدني. وترى الدراسة أن النشاط المناخي في المنطقة ما يزال يتسم بنوع من التبعثر وفي أحيان كثيرة الارتباك: فلا توجد أي منظمة من منظمات المجتمع المدني تكون مختصة في المسائل المتعلقة بتغير المناخ ولها القدرة الكافية على معالجتها، بل توجد مجموعات تعمل في شكل جمعيات خيرية على تنفيذ المشاريع المتصلة بمجال التنمية والدعوة إلى اجراء إصلاحات قانونية وفي الميدان السياسي وتقديم خدمات مهنية (المركز الدولي للقانون غير الربحي 2021).

ويبقى عدد المجموعات المدافعة عن الحقوق البيئية على أي حال من الأحوال قليل، وهي تعمل في نطاق محدود. ومع أن المنطقة تحتاج بشدة إلى رصد آثار التدهور البيئي والتغير المناخي وفضح الانتهاكات

التي تمارسها الحكومات والشركات التي لها مصالح في المنطقة والمطالبة بالتحرك واجراء الإصلاحات، إلا أنها ما تزال تفتقر إلى منظمات مهنية مختصة في مراقبة البيئة وإلى اعداد تقارير معمقة في هذا الشأن.

وغالبا ما ترتبط المعوقات الأساسية التي تمنع نشطاء البيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أداء مهامهم بمشاكل من بينها ضعف إمكانية الحصول على المعلومات والمعارف، وعدم القدرة على الانخراط في مجالات صنع القرار، وكثرة العراقيل البيروقراطية، والاعتداء على حرية التجمع، وقلة الموارد والتمويل الذي غالبا ما يعتمد على مساعدات يقدمها المانحون.

وتعاني منظمات المجتمع المدني من ضعف فرص الوصول إلى المعلومة بطرق شتى. ففي بعض الأحيان تتوفر الوثائق المتعلقة بالسياسات والدراسات المرجعية والتقارير الوطنية وغيرها من الوثائق باللغة الإنجليزية لوحدها، مما يخلق نوعا من الجهل لدى المجتمعات المحلية بالمشاكل والحلول المطروحة لمعالجتها (المركز الدولي للقانون غير الربحي 2021). وي طرح نقص البيانات وضعف إمكانية الوصول إلى المعلومات وغياب مبدأ الشفافية تحديات إضافية في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، يعجز المجتمع المدني في لبنان عن الاطلاع على فحوى اجتماعات البرلمان أو محاضره. ناهيك عن مراجعة مشاريع القانون قبل التصديق عليها من طرف البرلمان (المركز الدولي للقانون غير الربحي 2021).

ويمثل غياب المشاركة في دواليب صنع القرار وضعف فرص الوصول إليها عائق آخر من العوائق التي تحول دون تنفيذ العمل المتعلق بتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعتمد الحكومات، في أغلب الأوقات، إلى إقصاء منظمات المجتمع المدني من عملية وضع الأجندات الوطنية والسياسات المتعلقة بتغير المناخ وتنفيذها. وقد تمنح الحكومات، في مناسبات أخرى، الاعتماد للنشطاء من أجل حضور مؤتمرات وطنية ودولية وأحداث دون تأهيلهم على الانخراط في العملية انخراطا تاما (المركز الدولي للقانون غير الربحي 2021).

وتتمثل العقبة الثالثة في العوائق البيروقراطية والإجراءات الإدارية. فعلى سبيل المثال، لا يُسمح بإنشاء أية منظمة غير حكومية في المغرب أو ادارتها ما لم تطّلع الحكومة كليا على طبيعة الأنشطة التي تضطلع بها (المركز الدولي للقانون غير الربحي 2021). وليس من المستحيل أيضا تسجيل كل نشاط تنوي منظمة من المنظمات غير الحكومية القيام به على حدة والتخطيط له، إلا أن الأمر قد يستغرق وقتا خاصة إذا ارتطم بنظم إدارية قديمة الطراز. وتواجه منظمات المجتمع المدني عدة عراقيل بيروقراطية من بينها التأخر في منح الاعتراف القانوني أو الحصول على موافقة السلطات في تنظيم فعاليات عامة. ويعد الاعتداء على حرية التجمع شاغل آخر من الشواغل التي تقض مضجع نشطاء المناخ في المنطقة. وتعتبر المغرب خير مثال على هذه الحالة. ومع أن القانون رقم 76 لعام 2022 يكفل حرية التجمع، إلا أنه يفرض التقيد بعدد من الشروط. فعلى وجه التحديد، يجب اخطار السلطات بأي اجتماع عام مسبقا واعلامها بتاريخ انعقاد الحدث والمواضيع المطروحة للنقاش فيه والوقت المحدد له ومكان انعقاده، ناهيك عن أسماء الحاضرين ومهنتهم وعناوين سكن المنظمين ونسخة مصدقة من بطاقات تعريفهم الوطنية (المركز الدولي للقانون غير الربحي 2021). ويمكن أن تحد شروط كهاته من حرية التجمع، لا سيما عندما تعتمد السلطات إلى تجسيد التراخيص بدون مبرر.

وأخيرا، يساهم ضعف الضوابط الداخلية للإدارة المالية وأدوات تحري التنمية مساهمة كبيرة في ثني منظمات المجتمع المدني عن الانخراط بفعالية في عملية التصدي للآثار الناجمة عن تغير المناخ. وقد بلغ عدد المنظمات الشعبية التي تعمل في مجال المحافظة على البيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 80 منظمة في عام 2020، إذ يكافح أغلبها على مواصلة العمل في ظل نقص التمويل وصعوبة الحصول عليه ووجود قوانين وطنية تقيّد من نشاطها. وتواصل أغلب منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال العدالة المناخية في الأردن عملها بفضل التمويل الذي تتلقاه من الخارج (المركز الدولي للقانون غير الربحي 2021). وينطبق الوضع نفسه على لبنان، إذ يستند عمل الكثير من منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون البيئة أو المناخ على مبدأ التطوع. ويضعف هذا من قدرة منظمات المجتمع المدني على تأدية العمل المطلوب منها ويفتح الباب أمام المانحين للتحكم في أغلب الأنشطة التي تضطلع بها (المركز الدولي للقانون غير الربحي 2021). وتزيد محدودية توافر الأموال من حجم المنافسة بين المنظمات، مما يؤثر بدوره على قدرتها في التعاون والتنسيق فيما بينها. وزادت حدة هذه العراقيل

بسبب الأزمة المالية والسياسية التي تمرّ بها لبنان في الوقت الراهن. ويناظر حاليًا، على سبيل المثال، العديد من منظمات المجتمع المدني للحصول على التمويل من الخارج، إذ غالبًا ما يُجمد في حسابات بنكية بفعل الأزمة المالية (المركز الدولي للقانون غير الربحي 2021). وتعتمد منظمات المجتمع المدني المغربية، هي الأخرى، على ديناميات قائمة على التبعية للمانحين ومحدودية توافر التمويل. وغالبًا ما يساهم اعتماد منظمات المجتمع المدني على تمويل المانحين والدعوة إلى تقديم المقترحات في خلق وضعيات يستحيل فيها على هذه المنظمات اختيار المشاريع التي تنوي العمل عليها، وتعرّض نفسها لخطر تنفيذ أنشطة صمّمت بناء على أجندات خارجية بدل مراعاة الاحتياجات المحلية (المركز الدولي للقانون غير الربحي 2021).

وفي مثل هذه الظروف، يعدّ تسهيل وصول الجهات غير الحكومية إلى التمويل الأوروبي والدولي لدعم الأنشطة المتعلقة بالمناخ وسيلة مهمة في تمكين منظمات المجتمع المدني ودعم نطاق عملها في هذا المجال (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية 2018). وتلعب الوكالات الدولية والمانحون دور حاسم في منطقة تعيش على رحمة تدفق متعدد الأوجه للمساعدات الإنمائية. غير أنه ينبغي دائمًا وضع شروط على البلدان المستفيدة من مثل هذه المساعدات تفرض عليها احترام سيادة القانون والحريات الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما ينبغي جعل الحصول على مثل هذه المساعدات مشروطًا بالجهود التي بذلتها الحكومات من أجل تحقيق العدالة المناخية وتطبيقها من خلال تبني نهج قائمة على إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين ومنظمات المجتمع المدني في عملية رسم السياسات البيئية والمناخية التي تصب في مصلحة بناء مستقبل المجتمعات في المنطقة. ومن شأن تنفيذ تدابير المشروطة السماح للمانحين بتخصيص الموارد اللازمة والمساهمة، في الوقت ذاته، في تهيئة مناخ اجتماعي وسياسي أكثر ملائمة لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجالي العدالة المناخية والبيئية.

4. التقاضي بشأن تغير المناخ

يشير مفهوم التقاضي المناخي إلى إحالة واقعة أو قانون يتعلق بأسباب تغير المناخ أو قانون وآثاره على هيئات إدارية وقضائية وأجهزة تحقيق، سواء أكانت وطنية أو دولية (ماركل وروهل 2011). وأظهر تقرير نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2021 أن عدد هذا النوع من القضايا سجل ارتفاعًا، وأن دور عملية التقاضي المناخي أتت أكلها في معالجة أزمة المناخ، حيث أشار التقرير إلى أنه "اعتبارًا من عام 2020، وصل عدد القضايا إلى ما لا يقل عن 1550 دعوى قضائية معنية بتغير المناخ تم رفعها في 38 بلدًا (39 بلدًا بما في ذلك الاتحاد الأوروبي). ففي حين تتركز حالات التقاضي المناخي في البلدان ذات الدخل المرتفع، يتوقع مؤلفو التقرير أن يزداد هذا الاتجاه في النمو في جنوب الكرة الأرضية. ويسرد التقرير الحالات الأخيرة من كولومبيا والهند وباكستان وبيرو والفلبين وجنوب إفريقيا".

ومن بين المدعّين المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والأطفال وكبار السن من المواطنين والمهاجرين والشعوب الأصلية، وهي فئات غالبًا ما تكون في واجهة التعرض لآثار تغير المناخ مما يجعلها عرضة لتقلبات الطقس القاسية وارتفاع منسوب سطح البحر والتلوث. ومن النتائج التي خلص إليها التقرير ما يلي:

- انتهاك "الحقوق المناخية"، أي أن القضايا يزيد اعتمادها على حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في الحياة والصحة والغذاء والماء.
- فشل الحكومات في انفاذ التزاماتها فيما يخص تغير المناخ.
- ظاهرة الغسل الأخضر وعدم الإفصاح عن الحقائق، عندما تحتوي رسائل الشركة على معلومات خاطئة أو مضللة حول تأثيرات تغير المناخ.

ويشير مصطلح التقاضي في تغير المناخ القائم على أساس حقوق الإنسان جميع القضايا التي تعالج على أساس التشريعات الخاصة بحقوق الإنسان (سواء التشريعات المحلية أو الدولية). وينطلق ذلك من زيادة الوعي بالآثار الناجمة عن تغير المناخ على حقوق الإنسان وإبراز العلاقة التي تربط بين تغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان، وهي مسألة فشلت التشريعات الدولية والوطنية في معالجتها بالقدر الكافي. ويُطرح التقاضي كبديل للاعتراف بحجم آثار التغيرات المناخية وجبر الأضرار الناتجة عنها، خاصة

وأن المفاوضات بشأن المناخ أثبتت عجزها الكبير عن إيجاد حلول سريعة وجادة لهذا المشكل.

ويهدف رفع قضايا تتعلق بحقوق الإنسان إلى تحسين العمل في ميدان تغير المناخ، مما يشجع على أحداث تغييرات جديدة في الشأن الاجتماعي تتجاوز بذلك حدود المنازعات التي تنشأ بسبب رفع طرف ما دعوى قضائية على طرف آخر.

وفي ظل غياب آليات انفاذ القانون على الصعيد العالمي، يهدف التقاضي على أساس حقوق الإنسان إلى حمل الدول على الوفاء بالإسهامات التي تعهدت بها فيما يخص تغير المناخ وتدهور البيئة. وتتمحور القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان حول الأفراد الذين ينتمون إلى منظمات غير حكومية ومؤسسات ونشطاء ومحامين وأكاديميين يسعون جاهدين للنهوض بالأجندة الحالية المتعلقة بتغير المناخ.

وعلى الصعيد الوطني، استقبلت المحاكم الوطنية دعاوى قضائية بشأن الالتزامات في مجال حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في التشريعات الوطنية للدول أو التزاماتها الدولية. وكانت قضية "اورغندا" من بين القضايا التي حظيت باهتمام كبير في أوساط الرأي العام. وتعود جذور القضية إلى عام 2015 أين تقدّمت "اورغندا"، وهي مؤسسة تُعنى بحماية البيئة، إلى جانب مجموعة تضم 886 مواطن هولندي، تقدّمت بدعوى قضائية ضد الحكومة الهولندية أمام محكمة وطنية. وكانت القضية تستند إلى فرضية أن التغيرات الخطيرة التي يشهدها المناخ تؤثر على حق المواطن في الحياة وتضر بحياته الخاصة، وأن الحكومة الهولندية تتحمل مسؤولية في ذلك بسبب فشلها في اتخاذ إجراءات مناخية كافية بغية التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة. وفي عام 2019، حكمت المحكمة العليا الهولندية لصالح مُقدِّم القضية وطالبت الحكومة بوضع أهداف أكثر طموحاً للحد من هذه الانبعاثات.

وضمت المؤسسات الدولية التي عكفت على معالجة معظم قضايا التقاضي المبنية على حقوق الإنسان ذات الصلة بتغير المناخ هيئات إقليمية من قبيل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الأوروبية ولجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمتها، إضافة إلى بعض هيئات الأمم المتحدة المُنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل. وكانت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قد أصدرت هي الأخرى العديد من القرارات المتعلقة بمسألة تغير المناخ وعن حالة حقوق الإنسان في إفريقيا، والتي دعت من خلالها إلى تكثيف البحوث بشأن الآثار الناجمة عن ظاهرة التغيرات المناخية على حقوق سكان القارة الإفريقية.

ويتعاضد استخدام مصطلح التقاضي بشأن تغير المناخ كوسيلة للتأثير على سلوك الشركات فيما يتعلق بظاهرة التغير المناخي وتوعية الجمهور بمسؤولية المسبيين الرئيسيين للانبعاثات الغازية. وفي هذا الصدد، زُفعت معظم الشكاوى على الشركات العاملة في مجال الوقود الأحفوري (المتورطة في استخراجها وتكريره وبيعه) لما لها من دور في تفاقم حدة تأثيرات تغير المناخ. وثمة إجماع اليوم أكثر من أي وقت مضى حول فرضية أن الشركات العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية والصناعات الأخرى المسببة للتلوث تقع على كاهلها مسؤولية جسيمة عما يحدث من تدهور في البيئة وعن تسريع وتيرة التغيرات المناخية. وقد حققت شركات النفط الدولية والشركات المملوكة للدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أرباحاً كثيرة على حساب البيئة ومصالح المجتمعات المحلية.

وتهدف معظم الدعاوى القضائية ضد الشركات العاملة في مجال الوقود الأحفوري إلى تحديد مسؤولية الشركات عن المساهمة في العمل المرتبط بمسألة تغير المناخ، وغالباً ما يتضمن ذلك الخداع الذي تمارسه الشركات وتقديمها لمعلومات مضلّة (سيترز وهيغام 2021). وزُفعت بعض الشكاوى إزاء فشل بعض الشركات أو مديري الصناديق أو المؤتمنين عليهم في إدارة المخاطر الناجمة عن تغير المناخ (سيترز وهيغام 2021). وفي الأخير، هناك عدد قليل من القضايا التي يتسبّب نطاقها ليشمل السعي للاعتراف بمسؤوليات الشركات عن حقوق الإنسان. واعتمدت قضية ميليويديفينسي وآخرون ضد رويال داتش شل على قانون حقوق الإنسان في تحديد الواجبات التي ينبغي للشركات التمسك بها والايفاء بالتزاماتها ببذل العناية الواجبة بموجب القانون الوطني الخاص بجبر الضرر. وفسرت محكمة مقاطعة لاهاي واجب شركة شل في توكي العناية في ضوء الحق في الحياة والحق في احترام الحياة الخاصة والعامة (الذي نصت عليه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان واتفاق باريس وتقرير الهيئة

الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (ماتشي وزيبين 2021). وأمرت محكمة لاهاي، في قرار تاريخي، شركة شل بخفض انبعاثاتها العالمية من غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 45 بالمئة بحلول عام 2030، حتى تصل إلى نفس مستويات عام 2019 (ماتشي وزيبين 2021).

وعادة ما تهدف قضايا كهذه إلى الحصول على قرارات من المحاكم تفرض على الشركات العاملة في مجال الوقود الأحفوري تبني أهداف مناخية تتماشى مع الأهداف الواردة في اتفاق باريس. كما تهدف هذه الدعاوى القضائية إلى توعية الرأي العام بالدور الذي تضطلع به الشركات الخاصة في تفاقم ظاهرة تغير المناخ. ثم إن الشركات مطالبة اليوم بإجراء المزيد من التقييم لآثار تغير المناخ وبالكشف عن البيانات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقامت 300 شركة تصل قيمتها إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي، قبل انطلاق محادثات باتخاذ خطوة إيجابية تمثّلت في حث قادة دول العالم على حمل الشركات الكبيرة على الوقوف على مدى تأثيرات تغير المناخ على الطبيعة والكشف عنها في أفق عام 2030، قبيل انطلاق المحادثات العالمية حول التنوع البيولوجي في إطار القمة الـ15 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (بورتالا 2022). بيد أن هذا يتطلب إيجاد لوائح وطنية وآليات صارمة للمساءلة، التي لا تتوفر عليها معظم مناطق العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وحال وجود العديد من نقاط الخلاف والحجج القانونية المثيرة للجدل دون تحقيق مبدأ التقاضي القائم على حقوق الإنسان فيما يخص تغير المناخ. فأول خلاف هنا يكمن في الحقوق الثابتة (كوري 2019)، إذ أن الطرف المُستكي مطالب بتقديم أدلة تثبت التأثير المباشرة للأنشطة التي يضطلع بها الطرف المتهم عليه. ومن ثم فإنه من الصعوبة بمكان تحديد العلاقة السببية الموجودة بين ظاهرة تغير المناخ والضرر المزعوم وانتهاك الحقوق (غوروباران وموينيهان 2021). ومن الصعب أيضًا إثبات وجود صلة بين الإجراءات التي تتخذها دولة ما على حدى وتسارع وتيرة التغير المناخي.

وقد تبرز أسئلة أخرى عن مدى قدرة التقاضي الذي يتبع نهجًا قائمًا على مراعاة حقوق الإنسان على تمحص الأضرار المحتملة وغير الظاهرة لتغير المناخ (مثل الاختفاء المحتمل لجزيرة ما بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر)، أو حمل الدول على خلق توازن بين التزاماتها فيما يخص المناخ وما تتطلبه المصلحة العامة لأفرادها، انطلاقًا من افتراض أن الانبعاثات الكربونية قد تنطوي على عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة (كوري 2019).

وفي حين اكتسبت الدعاوى القضائية المرتبطة بتغير المناخ زخمًا كبيرًا في بعض المناطق حول العالم، لا سيما في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، لم يتحقق تطور يذكر على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد برهن التقاضي المناخي المرتبط بحقوق الإنسان على أنه وسيلة فعالة للمضي قدمًا في تحقيق أجندة المناخ والتأثير على مفاوضات المناخ وإذكاء الوعي بضرورة حماية البيئة والتحفيز على أحداث تغييرات فيما يتعلق بالتعاطي مع مسألة المناخ.

الخاتمة

كان لتغير المناخ وتدهور البيئة عواقب وخيمة على منطقة جنوب المتوسط، مما أثر على قطاع الصحة وسبل كسب الرزق وعلى فرص الوصول إلى الماء الغذاء بوصفهما خدمات حيوية. ومرد ذلك إلى الأنشطة الصناعية التي تقوم بها الشركات وتنامي نسبة السكان وتسارع وتيرة التوسع الحضري. وفي خضم ذلك، فرضت السلطات قيودًا صارمة على تمتع الأفراد بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومستت آثار تغير المناخ الفقراء والنساء والمهاجرين والفئات المهمشة دون غيرها من بقية فئات المجتمع. ومما يبعث على القلق أن المنطقة لم تعد مستعدة لمواجهة التحديات البيئية ولا حتى على حماية سكانها بسبب ما تشهده من صراعات ورداءة في الحكم. ثم إن اعتماد بلدان المنطقة على استخراج الموارد الطبيعية يكلّفها ثمنًا بيئيًا واقتصاديًا باهظًا، وحتى الاستثمارات الرامية إلى التخفيف من آثار التغيرات المناخية وتراكم الأزمات على السكان لم تف بالغرض.

وزد على ذلك، فقد أدت عوامل كالإرث الذي خلفه الاستعمار في المنطقة والاتفاقيات التجارية والإصلاحات الاقتصادية التي ما فتئت المؤسسات العالمية الدولية تضغط لإجرائها أدت إلى إضعاف اقتصادات المنطقة، من خلال ترسيخ ثقافة التصدير على حساب بناء اقتصاد مستدام يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان.

إن ظاهرة تغير المناخ هي حالة طارئة عابرة للحدود الوطنية وعلينا التعامل معها على هذا الأساس. وبالنظر للمسؤوليات التاريخية التي تتفاوت من بلد لآخر، ينبغي للدول، خاصة الغنية منها، أن تدعم العمل المتعلق بتخفيف الآثار الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك صندوق الخسائر والأضرار التابع للأمم المتحدة، وتموله. ولا بد من حماية كل من ينشط في مجالي المناخ والبيئة بحكم أنهم مدافعون عن حقوق الإنسان.

- على حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تتخذ إجراءات لتسريع عملية التحول العادل وأن تضمن انخراط المجتمع المدني دون خوف من التعرض لأعمال انتقامية. وعلى الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به وحركة المجتمع المدني العالمية المساعدة في ذلك.
- وفي الأخير، على المؤسسات الدولية، بما فيها المؤسسات العالمية الدولية، إتاحة الفرصة أمام إنشاء نظم غذائية سيادية وأرضيات للحماية الاجتماعية بغية تعزيز مصادر كسب العيش في المنطقة وحماية حقوق شعوبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

شكر و تقدير

تود الأورومتوسطية للحقوق أن تشكر برنامج الشراكة الدنماركية العربية (DAPP) و Fondation de France لدعمهم المالي في هذا التقرير. إن محتويات هذا التقرير هي من مسؤولية الأورومتوسطية للحقوق وحدها،

و لا تعكس بحي حال من الأحوال موقف برنامج DAPP أو Fondation de France.



Dansk-Arabisk Partnerskabsprogram

Fondation
de
France

جدول المراجع

- Abnett, Kate. 2022. "Factbox: COP27: Which Countries Have Offered 'loss and Damage' Funds?" Reuters.
- AlJazeera. 2013. "Pollution in Gabes, Tunisia's Shore of Death." AlJazeera. <https://www.aljazeera.com/features/2013/6/14/pollution-in-gabes-tunisia-shore-of-death>
- Al Monitor. 2022. "Egypt Warns of Stalemate in Nile Dam Dispute." Al Monitor. <https://www.al-monitor.com/originals/2022/09/egypt-warns-stalemate-nile-dam-dispute>
- Amnesty International. 2021. "Algeria: Activist Convicted of Terrorism Glorification: Mohad Gasmî." <https://www.amnesty.org/en/documents/mde28/4941/2021/en/>
- Azouni, Adel. 2022. "Gabès, a Victim of Industrial Pollution in Tunisia." The Tahrir Institute for Middle East Policy. <https://timep.org/2022/10/27/gabes-a-victim-of-industrial-pollution-in-tunisia/>
- Blaise, Lilia. 2020. "« Les Habitants Meurent à Petit Feu » : En Tunisie, Le Phosphate Pollue l'air de Gabès." Le Monde. https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/01/02/les-habitants-meurent-a-petit-feu-en-tunisie-le-phosphate-pollue-l-air-de-gabes_6024638_3212.html
- Boubekour, Amel. 2022. "Understanding Algerian Unemployment Policies beyond Rent Redistribution." MEI@75. <https://www.mei.edu/publications/understanding-algerian-unemployment-policies-beyond-rent-redistribution>
- Brut. 2021. "Le Scandale Des Engrais Phosphatés." Brut. <https://www.brut.media/fr/health/le-scandale-des-engrais-phosphates-da3e6c96-eca4-436f-b8ea-2d2071115664>
- Bryce, Emma. 2016. "A Drive to Save Saharan Oases As Climate Change Takes a Toll." Yale Environment 360. <https://e360.yale.edu/features/a-drive-to-save-saharan-oases-as-climate-change-takes-a-toll-cop22>
- Bryce, Robert. 2021. "As Lebanon's Electric Grid Collapses, Dozens Of Hospital Patients Could Die Due To Lack Of Power." Forbes. <https://www.forbes.com/sites/robertbryce/2021/08/15/as-lebanons-electric-grid-collapses-dozens-of-hospital-patients-could-die-due-to-lack-of-power/?sh=3385196e3660>
- Business & Human Rights Research Centre. 2020. "Workers at the Jordan Phosphate Mines Company Face Serious Labour Abuses." <https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/workers-at-the-jordan-phosphate-mines-company-face-serious-labour-abuses-incl-overtime-without-due-pay-and-denial-of-social-and-health-protection/>
- B'TSELEM. 2016. "Israel Cut Back on the Already Inadequate Water Supply to Palestinians." https://www.btselem.org/video/201609_water_salem#full
- Carlson, Carrie. 2020. "2020 World Phosphate Rock Production Overview." FEECO. <https://feeco.com/2020-world-phosphate-rock-production-overview/>
- Christou, William. 2022. "UN Ends Fuel Aid to Lebanese Hospitals, despite 'Needs Still Growing.'" The New Arab. <https://www.newarab.com/news/un-ends-fuel-aid-lebanese-hospitals>
- CIF. 2022. "CIF Funded Projects in MENA Are Showcasing the True Power of Clean Energy." <https://www.cif.org/news/cif-funded-projects-mena-are-showcasing-true-power-clean-energy>

- CIVICUS. 2022. "TUNISIA: 'We Are Just Students Fighting for the Future in Times in Which Our Opinions Are Disregarded.'" CIVICUS. <https://www.civicus.org/index.php/media-resources/news/interviews/5719-tunisia-we-are-just-students-fighting-for-the-future-in-times-in-which-our-opinions-are-disregarded>
- Climate Gender AON. 2022. "Actioning Gender Equity to Reduce Volatility: Women in Leadership." <https://climategender.aon.com/climate-gender/actioning-gender-equity-to-reduce-volatility>
- Committee on Economic, Social and Cultural Rights. 26 April–14 May 1999. E/C.12/1999/5 General Comment n.12 to the International Covenant of Economic, Social and Cultural Rights. https://brill.com/view/journals/chil/7/4/article-p395_5.xml (February 20, 2023)
- Curry, Ian. 2019. "Establishing Climate Change Standing: A New Approach." *Pace Environmental Law Review* 36(2).
- van Daalen, Kim R et al. 2022. "The 2022 Europe Report of the Lancet Countdown on Health and Climate Change: Towards a Climate Resilient Future." *The Lancet Public Health* 7(11). [https://www.thelancet.com/journals/lanpub/article/PIIS2468-2667\(22\)00197-9/fulltext](https://www.thelancet.com/journals/lanpub/article/PIIS2468-2667(22)00197-9/fulltext)
- Derwent, Richard et al. 2006. "Global Environmental Impacts of the Hydrogen Economy." *International Journal of Nuclear Hydrogen Production and Applications* 1(1): 57–67.
- Egyptian Ministry of Environment. 2022. Egypt's First Updated Nationally Determined Contributions. https://unfccc.int/sites/default/files/NDC/2022-07/Egypt_per_cent20Updated_per_cent20NDC.pdf
- El Haïti, Hajjar. 2022. "Lancement de La Première Coalition Marocaine Sur Le Genre, La Population et Le Climat." *Le Matin*. <https://lematin.ma/express/2022/we-men-engaged-for-change-lancement-premiere-coalition-marocaine-genre-population-climat/378343.html>
- El Hali, Mostafa. 2017. "La Loi Du Silence Sur Le Danger d'exploitation Du Phosphate Au Maroc!" *PharmaPresse*.
- Emam, Amr. 2021. "Egypt's Olive Farmers Feel the Heat from Climate Change." *Middle East Eye*. <https://www.middleeasteye.net/news/egypt-environment-olive-harvest-climate-change>
- Euractiv. 2023. Parliament adds ecocide to EU's draft list of environmental crimes. www.euractiv.com. <https://www.euractiv.com/section/energy-environment/news/parliament-adds-ecocide-to-eus-draft-list-of-environmental-crimes/>
- European Economic and Social Committee. 2018. "Facilitating Access to Climate Finance for Non-State Actors." <https://www.eesc.europa.eu/en/our-work/opinions-information-reports/opinions/facilitating-access-climate-finance-non-state-actors-own-initiative-opinion>
- FAO. 2015. *Climate Change and Food Security: Risks and Responses*. Food and Agriculture Organization of the United Nations.
- Fulton, Scott. 2019. "Environmental Rule of Law." *Environmental Law Institute*. <https://www.eli.org/environmental-rule-law>
- Global Environment Facility. 2021. "Donors Pledge \$413 Million to Help Most Vulnerable Cope with Climate Crisis." <https://www.thegef.org/newsroom/press-releases/donors-pledge-413-million-help-most-vulnerable-cope-climate-crisis>
- Godet, Claire. 2020. "An Update on EU Climate Policy." In *EU Environmental Governance*, <https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9780367816667-3/update-eu-climate-policy-claire-godet>
- Guruparan, Kumaravadivel, and Harriet Moynihan. 2021. *Climate Change and Human Rights-Based Strategic Litigation*. Chatham House. Briefing Paper. <https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2021-11/2021-11-11-climate-change-and-human-rights-litigation-guruparan-et-al.pdf>
- Hasian, Jasia. 2021. "A Moroccan Woman's Burden: Water Scarcity." *High Atlas Foundation*. <https://highatlasfoundation.org/a-moroccan-womans-burden-water-scarcity/>
- Human Rights Watch. 2022. "Egypt: Government Undermining Environmental Groups." <https://www.hrw.org/news/2022/09/12/egypt-government-undermining-environmental-groups>
- ICRC. 2021. "Syria Water Crisis: Up to 40 per cent Less Drinking Water after 10 Years of War." ICRC. <https://www.icrc.org/en/document/syria-water-crisis-after-10-years-war>
- Intergovernmental Panel on Climate Change. 2001. *Climate Change 2001: Synthesis Report*. Cambridge and New York: Cambridge University Press. Contribution of Working Groups I, II, III to the Third Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change.
- Intergovernmental Panel on Climate Change. 2022. *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*. Cambridge, UK and New York, NY, USA: Cambridge University Press. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. doi:10.1017/9781009325844.
- International Centre for Non Profit Law. 2021. *Climate Change and Civic Space in MENA*. International Centre for Non Profit Law. <https://www.icnl.org/wp-content/uploads/Climate-Change-and-Civic-Space-in-MENA.pdf>
- International Food Policy Research Institute. 2022. *2022 Global Food Policy Report: Climate Change and Food Systems*. 0 ed. Washington, DC: International Food Policy Research Institute. <https://doi.org/10.2499/9780896294257> (February 20, 2023)
- ITUC. "We Need A Just Transition." <https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/01-Depliant-Transition5.pdf> (June 6, 2023).
- Jaeger, Joel et al. 2021. *The Green Jobs Advantage : How Climate Friendly Investments Are Better Job Creators*. World

resources Institute. https://files.wri.org/d8/s3fs-public/2021-10/the-green-jobs-advantage-how-climate-friendly-investments-are-better-job-creators.pdf?VersionId=4g3pkXM5qB8_DEy1MhhbF8AloDhqGUY

- Jordan Ministry of the Environment. 2021. Updated Submission of Jordan's 1st Nationally Determined Contribution.
- Jordan24. 2022. "Phosphate Retirees in Open Strike Ignored by Compan." <https://jo24.net/article/450041>
- Kaminski, Isabella. 2022. "See You in Court: How Climate Lawsuits Could Sharpen Cop27 Loss and Damage Talks." Climate Home News. <https://www.climatechangenews.com/2022/11/02/see-you-in-court-how-climate-lawsuits-could-sharpen-cop27-loss-and-damage-talks/>
- Kennedy, Robert. 2021. "Extreme Hotspot: What 60C Means for the Middle East." Al Jazeera. <https://www.aljazeera.com/news/2021/11/8/climate-hotspot-what-60c-means-for-the-middle-east>
- Keynoush, Banafsheh. 2021. "Water Scarcity Could Lead to the next Major Conflict between Iran and Iraq." MEI@75.
- Kobina Kane, Michael, and Stephanie Gil. 2022. "Green Hydrogen: A Key Investment for the Energy Transition." World Bank Blogs. <https://blogs.worldbank.org/ppps/green-hydrogen-key-investment-energy-transition> (March 15, 2023).
- Krupp, Fred. 2022. "Hydrogen Power Isn't as Green as It Looks." Wall Street Journal. <https://www.wsj.com/articles/hydrogen-isnt-as-green-as-it-looks-subsidies-climate-atmosphere-leakage-methane-warming-infrastructure-11658261653>
- Kvinna till Kvinna. 2022. Feminist movements and climate justice in Middle East and North Africa. The Kvinna Till Kvinna Foundation. <https://kvinnatillkvinna.org/publications/feminist-movements-and-climate-justice-in-middle-east-and-north-africa/>
- Lakhani, Nina. 2022. "Egypt Silenced Climate Experts' Voices before Hosting Cop27, HRW Says." The Guardian. <https://www.theguardian.com/environment/2022/oct/14/cop27-egypt-host-climate-talks>
- Lei Win, Thin, and Eman Mounir. 2022. "In COP27 Host Egypt, Hunger Mounts amid Soaring Import Costs and Weather Extremes." The New Humanitarian. <https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2022/10/19/hunger-food-Egypt-wheat-climate-change-Ukraine>
- Liao, Cynthia, Nina Jeffs, Anna Åberg, and Jon Wallace. 2022. "What Is Loss and Damage?" Chatham House. <https://www.chathamhouse.org/2022/08/what-loss-and-damage>
- Macchi, Chiara, and Josephine Zeven. 2021. "Business and Human Rights Implications of Climate Change Litigation: Milieudefensie et al. v. Royal Dutch Shell Plc." Review of European, Comparative & International Environmental Law 30(3): 409–15.
- Maina, Julius. 2022. "Ethiopia's Dam Dispute: Five Key Reads about How It Started and How It Could End." The Conversation. <https://theconversation.com/ethiopias-dam-dispute-five-key-reads-about-how-it-started-and-how-it-could-end-187644>
- Markell, D.L., and J.B. Ruhl. 2011. "An Empirical Assessment of Climate Change in the Courts: A New Jurisprudence or Business as Usual?" SSRN Electronic Journal. <http://www.ssrn.com/abstract=1762886>
- Medias24. 2022. "Phosphates : Rôle Vital Du Maroc Dans La Sécurité Alimentaire Mondiale." Medias24. <https://medias24.com/2022/01/31/phosphates-role-vital-du-maroc-dans-la-securite-alimentaire-mondiale-think-thank/>
- OPEC. 2022. "OPEC Share of World Crude Oil Reserves." https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm
- Peel, Jacqueline. 2011. "Issues in Climate Change Litigation." Carbon & Climate Law Review 5(1): 15–24.
- Portala, Juliette. 2022. "Global Firms Urge Governments to Require Mandatory Disclosures on Nature." Reuters. <https://www.reuters.com/business/sustainable-business/global-firms-urge-governments-require-mandatory-disclosures-nature-2022-10-26/>
- Powell, Jacob. 2017. "Climate Change May Make Middle East and North Africa Uninhabitable." Middle East Eye. <https://www.middleeasteye.net/news/climate-change-may-make-middle-east-and-north-africa-uninhabitable>
- Pratty, Freya. 2019. "The Teenage Activists Bringing the Climate Crisis to Middle East." Al Monitor. <https://www.al-monitor.com/originals/2019/09/lebanon-extinction-rebellion-protests-climate-change.html>
- Reuters. 2021. "Egypt Plans More Green Bonds a Year after \$750 Mln Sale." <https://www.cif.org/news/cif-funded-projects-mena-are-showcasing-true-power-clean-energy>
- Ritchie, Hannah, Max Roser, and Pablo Rosado. 2020. CO₂ and Greenhouse Gas Emissions. Our World In Data. Online Resource. <https://ourworldindata.org/emissions-by-sector#citation>
- Sandler Clark, Joe. 2022. "Scientists Uncover Decades Old Methane Leak in Algerian Desert." Unearthed Greenpeace. <https://unearthed.greenpeace.org/2022/05/30/methane-satellite-algeria-gas-eu/>
- Schlosberg, David. 2007. Defining Environmental Justice: Theories, Movements, and Nature. New York: Oxford University Press.
- Schwarz, Rolf. 2008. "The Political Economy of State-Formation in the Arab Middle East: Rentier States, Economic Reform, and Democratization." Review of International Political Economy 15(4): 599–621.
- Setzer, Joana, and Catherine Higham. 2021. Global Trends in Climate Change Litigation: 2021 Snapshot. London: Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment, Centre for Climate Change Economics and Policy, London School of Economics and Political Science. Policy Report.

- Sowers, Jeannie. 2017. "Environmental Activism in the Middle East: Prospects and Challenges." *Humanities Future*. <https://humanitiesfutures.org/papers/environmental-activism-in-the-middle-east-prospects-and-challenges/>
- STATISTA. 2021. "MENA Countries: Urbanization in 2021." STATISTA.
- Stellard, Esme, Owen Pinnell, and Jess Kelly. 2022. "Revealed: Huge Gas Flaring Emissions Never Reported." *BBC News*. <https://www.bbc.com/news/science-environment-62917498>
- Suleiman, Khaled. 2019. "Lebanon: A Paradise of Waste and Pollution." *Daraj*. <https://daraj.media/en/33540/>
- UN. "Around 52 Million in Near East, North Africa, Suffering Chronic Undernourishment, New UN Food Agency Report Reveals." 2019.
- UN Lebanon. 2022. "Photo Essay: Nine Women Leading the Fight against Climate Change in Lebanon." <https://lebanon.un.org/en/174088-photo-essay-nine-women-leading-fight-against-climate-change-lebanon>
- UN Water, ed. 2020. *Water and Climate Change*. Paris: UNESCO.
- UNCTAD. 2022. *The Impact on Trade and Development of the War in Ukraine*. United Nations Conference on Trade and Development of the War in Ukraine. UNCTAD Rapid Assessment.
- UNDP. 2013. *Climate Change Adaptation Strategy and Programme of Action for the Palestinian Authority*. UNDP. <https://www.undp.org/papp/publications/palestinian-climate-change-adaptation-strategy>
- UNEP. 2004. *Advancing Justice, Governance and Law for Environmental Sustainability*. UNEP.
- UNEP. 2021. "Surge in Court Cases over Climate Change Shows Increasing Role of Litigation in Addressing the Climate Crisis." <https://www.unep.org/news-and-stories/press-release/surge-court-cases-over-climate-change-shows-increasing-role>
- UNESCWA. 2022. *Building Forward Better for Migrants and Refugees in the Arab Region*. <https://mena.iom.int/sites/g/files/tmzbd1686/files/documents/srim-2021-english-june-30.pdf>
- UNHCR. 2017. "UNHCR Global Trends 2017." <https://www.unhcr.org/media/unhcr-global-trends-2017>
- UNICEF. "WASH: Water, Sanitation and Hygiene." UNICEF MENA. <https://www.unicef.org/mena/wash> (June 6, 2023).
- UNICEF Jordan. 2020. "Young People in Jordan Leading the Change." <https://www.unicef.org/jordan/stories/young-people-jordan-leading-change>
- United Nations Environmental Programme. 2022. *Adaptation Gap Report 2022. Too Little, Too Slow – Climate Adaptation Failure Puts World at Risk*. Nairobi. <https://www.unep.org/adaptation-gap-report-2022>
- United Nations General Assembly. 2010. A/RES/64/292 Resolution Adopted by the General Assembly on 28 July 2010. <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/479/35/PDF/N0947935.pdf?OpenElement>
- United Nations General Assembly. 2016. A/RES/70/169 Resolution Adopted by the General Assembly on 17 December 2015. <https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789210021753c001> (February 17, 2023).
- United Nations General Assembly, and Otto Spijkers. 2022. A/76/L.75 Resolution Adopted by the General Assembly on 26 July 2022.
- UN Women. 2022. *CSW66UN Women – Headquarters*. <https://www.unwomen.org/en/csw/csw66-2022>
- Vohra, Anchal. 2021. "The Middle East Is Becoming Literally Uninhabitable." *Foreign Policy*. <https://foreignpolicy.com/2021/08/24/the-middle-east-is-becoming-literally-uninhabitable/>
- Walker, K. 2021, August 12 *Immobility: The neglected flipside of the climate displacement crisis*. *The New Humanitarian*. <https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2021/4/26/the-climate-displacement-crisis-has-a-neglected-flipside>
- White, Natasha. 2015. "Toxic Shadow: Phosphate Miners in Morocco Fear They Pay a High Price." *The Guardian*. <https://www.theguardian.com/global-development/2015/dec/16/toxic-shadow-phosphate-miners-morocco-fear-they-pay-high-price>
- Willem Hofste, Rutger, Paul Reig, and Leah Schleifer. 2019. "17 Countries, Home to One-Quarter of the World's Population, Face Extremely High Water Stress." *World Resources Institute*.
- World Bank. 2017. *Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa*. Washington.
- World Bank. 2019. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/109221571758604417-0050022019/original/GlobalEconomicProspectsJan2019InformalityBox241.pdf>
- World Bank. 2022. "MENA's Polluted Skies And Seas Hurt Economies, Livelihoods." <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/02/07/mena-s-polluted-skies-and-seas-hurt-economies-livelihoods>
- World Bank. "Gas Flaring Explained." <https://www.worldbank.org/en/programs/gasflaringreduction/gas-flaring-explained>
- World Bank. (n.d.). *World development report 2011 : conflict, security, and development*. <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/966731468161352341/world-development-report-2011-conflict-security-and-development>
- World Bank Group. (2022, May 16). *New World Bank report says MENA labor markets need level playing field*. World Bank. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/05/16/mena-labor-markets-need-level-playing-field>
- World Economic Forum. 2023. *Global Gender Gap Report 2023*. World Economic Forum. <https://www.weforum.org/>

- 1 الصفر الصافي: احداث توازن بين مستوى انبعاثات غاز الدفيئة وعملية ازلتها.
- 2 يكرّس الدستور الفلسطيني حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويحميها. ووقعت إسرائيل، بوصفها قوة احتلال، على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق التي تنطبق على الأراضي الفلسطينية.
- 3 جميع بلدان العالم العربي هي أطراف في اتفاق باريس باستثناء المملكة العربية السعودية
- 4 حركة احتجاجية جزائرية كانت تطالب بتنحي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن السلطة وانهاء الفساد المستشري في هياكل الدولة. ونشطت الحركة بشكل كبير بين عامي 2019 و2021.
- 5 لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على <https://ggfjo.org/>
- 6 للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة (آخر دخول في 10 شباط/مارس 2023)
- 7 للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة (آخر دخول في 10 شباط/مارس 2023)
- 8 مساهمات مصر المحددة وطنياً: خفض غازات الدفيئة بنسبة 15 في المئة في المتوسط بحلول عام 2030 مقارنة ببنود الأعمال المعتادة؛ و33 في المئة في قطاعات توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها؛ و65 في المئة في قطاعي النفط والغاز؛ و7 في المئة في قطاع النقل (توسعة مترو القاهرة والنقل العام بالحافلات وزيادة عدد محطات السيارات التي تعمل بالغاز الطبيعي ... إلخ). وقد مثّلت هذه القطاعات الثلاثة 43 في المئة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في مصر في عام 2015.
- 9 لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة <https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/work-streams/loss-and-damage/warsaw-international-mechanism>
- 10 انظر إلى الفقرة 51 من قرار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ رقم CP.21/1 اعتماد اتفاق باريس، متوفر على الرابط الآتي: <https://unfccc.int/resource/docs/2015/cop21/eng/10a01.pdf#page=2> (آخر زيارة في 10 شباط/مارس 2023).
- 11 للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة <https://unfccc.int/santiago-network/about> (آخر زيارة في 10 شباط/مارس 2023).
- 12 للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة <https://unfccc.int/event/glasgow-dialogue> (آخر زيارة في 10 شباط/مارس 2023).
- 13 كوب28- سوف تنعقد في الامارات العربية المتحدة عام 2023.
- 14 للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/pt/ip_21_1267
- 15 للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_21_6792
- 16 للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_21_6695
- 17 للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة <https://south.euneighbours.eu/news/humanitarian-aid-eu-allo-cates-eu18-million-algeria-egypt-and-libya>